تصدر عن دائرة الجمارك برأس الخيمة، العدد (21)، أبريل - مايو 2020

CUSTOMS نوافذ جمركية Windows

موانئ رأس الخيمة

تواكب الطفرة الاقتصادية في الإمارة

إستراتيجية جمركية
من ثمانية محاور لمواجهة أزمة كورونا

سنغافورة
أيقونة اقتصادية فريدة من آسيا إلى العالم

جمارك رأس الخيمة
تدشن جهاز فحص السيارات الخفيفة والثقيلة

دولة الإمارات
كيف تساعد رواد الأعمال في المضي قدماً؟

CUSTOMS نوافذ جمركية Windows

تصدر عـن دائـرة الجمـارك بـرأس الخيمـة

المشرف العام : الشيخ أحمد بن صقر القاسمي

رئيس التحريـر : د. محمد عبدالله المحرزي

هيئة التحرير : غاية بن سعيد بن درويش الشامسي

خولة جاسم خميس السويدي

فريق عمل نيو جينيريشن ميديا

خولة إبراهيم

عبدالعزيز العليوي

زينب شيحـة

ماهر صفي الدين

منظومة أمنية جمركية مستدامة

تواصل

دائـرة الجمـارك فـي إمـارة رأس الخيمـة مسـيرتها فـي الاسـتعداد للخمسـين بالعمـل علـى الارتقـاء بجـودة خدماتهـا، مسـتلهمة توجيهـات قيادتنـا الحكيمـة ورؤيتهـا الطموحـة التـي تستشـرف الآفـاق وترسـخ ثقافـة التميـز لتحقيـق قفـزات نوعيـة فـي شـتى المجـالات، وذلـك مـن خـلال تصميـم الخمسـين عامـاً القادمـة للأجيـال الجديـدة، وهنـا تتضافـر جهودهـا لتكـون جـزءاً مـن منظومـة وطنيـة متكاملـة تواصـل العمـل الخلاق لتعزيـز مسـيرة وطـن فتـي اسـتطاع خـلال سـنوات قصيـرة مـن عمـره أن يكـون نموذجـاً عالميـاً يحتـذى فـي التجـارب التنمويـة الرائـدة والتـي صاغـت بإبداع قصـة نجاح وعطاء فاقـت التوقعـات .

وتبـرز جمـارك رأس الخيمـة كأيقونـة فـي الفسيفسـاء الإماراتـي الـذي قـدم خـلال الثمـان والأربعـون عامـاً الفائتـة أنموذجـاً للعطـاء والابتـكار، وتتكامـل جهودهـا مـع جهـود باقـي دوائـر الجمـارك فـي دولتنـا الحبيبـة لتؤكـد أن الجمـارك الحصـن الـذي يعـزز أمـن وأمـان الدولـة، ونحـن إذ نفخـر بمـا وصلنـا لـه، نجـدد العهـد والوعـد علـى متابعـة مسـيرة الآبـاء المؤسسـين واسـتكمال مسـيرة البنـاء والازدهـار.

وتوفـر جمـارك رأس الخيمـة بيئـة مثاليـة ومحفـزة لنمـو الأعمـال مـن خـلال تيسـير التجـارة وتبسـيط الإجـراءات الجمركيـة وأتمتـة العمليـات الجمركيـة، وتتضافـر جهـود العامليـن فـي الدائـرة مـن قـادة وإداريـيـن وموظفيـن ومفتشـين بالتعـاون مـع الشـركاء الإسـتراتيجيين مـن الجهـات الحكوميـة ومؤسسـات القطـاع الخـاص والتجـار والمصدريـن والمسـتوردين والمخلصيـن الجمركييـن مـن أجـل الارتقـاء بمسـتوى الأداء فـي المنافـذ الجمركيـة بالدولـة وتطبيـق أفضـل الممارسـات العالميـة.

ونسـعى لإن نؤكـد حضورنـا كإدارة جمركيـة رائـدة فـي حمايـة المجتمـع، داعمـة للاقتصـاد التنافسـي المسـتدام بأدوات مبتكـرة وشـراكات متميـزة تعـزز المنظومـة الأمنيـة الجمركيـة لضمـان اسـتدامة أمـن المجتمـع حمايـة المجتمـع مـن الممنوعـات وتسـهيل حركـة التجـارة المشـروعة وضمـان اقتصـاد تنافسـي لإمـارة رأس الخيمـة بمـا يُحقـق السـعادة للمتعامليـن.

إنّ تطلّعاتنـا ليـس لهـا حـدود، وهـي مرتبطـة بشـكل أساسـي بحرصنـا علـى أمـن الوطـن وعلـى دعـم النظـام الاقتصـادي الـذي يُكمّـل منظومـة النجـاح لدولـة الإمـارات العربيـة المتّحـدة ويضعهـا علـى قائمـة الـدول الأكثـر تقدمـاً فـي العالـم.

رئيس التحرير

د. محمد عبدالله المحرزي

المدير العام لدائرة جمارك رأس الخيمة

دائـرة الجمـارك
Customs Department

الرسالة:

حمايـة المجتمـع مـن الممنوعـات وتسـهيل حركـة التجـارة المشـروعة وضمـان اقتصـاد تنافسـي لإمـارة رأس الخيمـة بمـا يُحقـق السـعادة للمتعامليـن.

الرؤيـــة:

إدارة جمركيـة رائـدة في حماية المجتمع، داعمـة للاقتصـاد التنافسـي المسـتدام بـأدوات مبتكـرة وشـراكات متميـزة.

القيـم المؤسسيـــة:

الريـادة: ندعـم بقدراتنـا وكافـة مواردنـا احتـلال مكانـة عالميـة ذات ريـادة في كافـة العمليـات والخدمـات.

الحوكمـة: المسـائلة والشـفافية والنزاهـة سـتكون المعاييـر الحاكمـة لجميـع عملياتنـا وعلاقتنـا مـع كافـة المعنييـن.

الابتكار: نعـزز ثقافـة الابتكار في بيئـة العمل وندمـج أدواتـه في كافـة عملياتنـا وانشـطتنا اليوميـة.

السـعادة والإيجابيـة: الحفـاظ علـى بيئـة عمـل تتسـم بالإيجابيـة تعززهـا قـدرات مؤسسـية تتفانـى في إسـعاد المتعامليـن.

الإسـتدامة: التركيـز علـى تحقيـق نتائـج رائـدة تتسـم بالاسـتقرار والاسـتدامة تحركهـا قـدرات مؤسسـية مرنـة ذات كفـاءة وفعاليـة.

التوافـق الإسـتراتيجي: سـنعمل كفريـق واحـد لتحقيـق أهدافنـا بمـا يتماشـى مـع رؤيـة الحكومـة ويضمـن تعزيـز مسـتهدفاتها الإسـتراتيجية.

الأهداف الإستراتيجية :

1. تعزيز المنظومة الأمنية الجمركية لضمان استدامة أمن المجتمع.
2. تطوير العمل الجمركي وزيادة الإيرادات وتعزيز التنافسية.
3. تعزيـز حسـن التصـرف للمـوارد الماليـة والممتلـكات ودعـم توجـه الحكومـة في توفيـر النفقـات وتطبيـق الحوكمـة المؤسسـية.
4. تحقيق نموذج حكومي رائد في استثمار رأس المال البشري والانفتاح على المجتمع.
5. ترسيخ ثقافة الابتكار واستشراف المستقبل بالدائرة.

NewGeneration MEDIA

+971 50 690 0399

+971 7 222 999 5

info@ngmedia.ae

الموضوعـات الـواردة تعبـر عـن رأي كاتبهـا، ولا تمثـل بالضـرورة رأي دائـرة الجمـارك بـرأس الخيمـة. ورغـم الجهـود لتحـري الدقـة، فـإن المجلـة لا تتحمـل مسـؤولية أيـة أخطـاء في المعلومـات الـواردة.

12 | موانئ رأس الخيمة ... تواكب الطفرة الاقتصادية في الإمارة
تستحوذ الموانئ البحرية في دولة الإمارات على نحو 60% من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع والمتجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

18 | جمارك الإمارات.. تتخطى أصعب التحديات
تَمَكّن القطاع من النجاح اللافت في تحقيق المعادلة الصعبة بتسهيل التجارة وحركة المسافرين.

20 | الملكية الفكرية؟
بهدف إرساء توازن سليم بين المبتكرين والجمهور، وإتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار.

26 | كيف تساعد دولة الإمارات رواد الأعمال؟
تعد الإمارات واحدة من أفضل الدول في العالم، لأنها عملت بجد من أجل تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار.

28 | سنغافورة.. من آسيا إلى العالم
تعد واحدة من أصغر دول العالم إلا أنها تمكنت من أن تكون بين أكبر الاقتصاديات العالمية.

06 | إستراتيجية جمركية لمواجهة أزمة كورونا
خطط لاستمرارية الأعمال وإجراءات جمركية ووقائية في المنافذ لحماية المجتمع والموظفين.

08 | الجواز اللوجستي العالمي..
المبادرة التي أعلنت عنها دولة الإمارات على هامش الدورة الخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي عقدت مؤخراً بدافوس.

09 | نظام إلكتروني جمركي موحد
من شأنه تحويل أهداف الإستراتيجية الجمركية الموحدة إلى واقع، وتطوير العمل الجمركي.

للدعم والاستفسار عبر مراكز العمليات بدائرة الجمارك برأس الخيمة

جمرك ميناء رأس الخيمة

RAK PORT- OPERATION

+971 50 9966528
+971 7 2333 733
Ext. 292
info.rakport@customs.rak.ae

جمرك ميناء صقر

SAQR PORT- OPERATION

+971 50 9966371
+971 7 2333 733
Ext. 444 - 444 - 446 - 447
info.saqrport@customs.rak.ae

جمرك المطـار

AIRPORT- OPERATION

+971 50 9966847
+971 7 2333 733
Ext. 542
info.airport@customs.rak.ae

جمرك المناطق الحرة الجنوبية

SOUTH FZ CUSTOMS

+971 50 9966548
+971 7 2333 733
Ext. 528
info.southfz@customs.rak.ae

جمرك البريـد

POST OFFICE- OPERATION

+971 56 4020478
+971 7 2333 733
Ext. 401
info.emiratesposts@customs.rak.ae

جمرك المناطق الحرة الشمالية

NORTH FZ CUSTOMS

+971 50 9966257
+971 7 2333 733
Ext. 465 - 466
info.northfz@customs.rak.ae

جمرك المنطقة الحرة بالغيل

ALGHAIL FZ CUSTOMS

+971 50 9966317
+971 7 2333 733
Ext. 482 - 483
info.alghailfz@customs.rak.ae

جمرك الدارة

AL DARA CUSTOMS

+971 50 9966183
+971 7 2333 733
Ext. 424
info.darah@customs.rak.ae

جمرك ميناء الجزيرة الحمراء

ALJAZEERA PORT

+971 50 9966249
+971 7 2333 733
Ext. 504
info.ajp@customs.rak.ae

WWW.RAKCUSTOMS.RAK.AE

أطلقت دائرة جمارك رأس الخيمة موقعها الالكتروني الجديد ليتماشى مع احتياجات وتطلعات الجمهور، وتجسيدا لأهدافها الاستراتيجية وحرصها على تحقيق التواصل الفعال مع الجمهور

إستراتيجية جمركية من ثمانية محاور لمواجهة أزمة كورونا

نجح قطاع الجمارك في الدولة في تنفيذ إستراتيجية متكاملة لمواجهة التداعيات الخاصة بفيروس كورونا "كوفيد19-"، مما ساهم في حماية المجتمع وموظفي الجمارك في المنافذ الحدودية والمراكز الرئيسية وضمان توفير السلع والاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع بأمان وفي الوقت المناسب.

تضمنت إستراتيجية الجمارك في مواجهة كورونا، التي تنفذها الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية، 8 محاور رئيسية تمثلت في إنهاء الإجراءات وإنجاز المعاملات الجمركية بسهولة ويسر مع اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية كافة، وتطبيق خطط استمرارية الأعمال وآلية العمل عن بعد وتسهيل إنجاز معاملات التخليص الجمركي عبر التطبيقات الذكية، وتشديد الرقابة على الشحنات الواردة، واتخاذ إجراءات الأمن والسلامة كافة لضمان عدم تأثر الشحنات التي يتم السماح بدخولها إلى الدولة بحمل الفيروس أو التأثر به.

واستهدفت إستراتيجية قطاع الجمارك في الدولة كذلك، حماية موظفي الجمارك في المقرات الرئيسية والمنافذ الجمركية من الإصابة بالفيروس باتخاذ التدابير الاحترازية، وإصدار التعاميم الخاصة بكيفية التعامل مع الشحنات الواردة وآليات العمل والإرشادات الصحية، وإطلاق المبادرات التوعوية والصحية لموظفي القطاع وأفراد المجتمع، وجمع البيانات الإحصائية عن حركة السلع والبضائع وتحليلها وتزويد الجهات المختصة في الدولة بها، الأمر الذي دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى الدولة.

وقال معالي علي سعيد النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة، إن توجيهات القيادة الحكيمة لدولة الإمارات وسرعة إدراكها لتداعيات ومخاطر أزمة تفشي فيروس كورونا في وقت مبكر ساهم في تجنب الدولة لمخاطر كبيرة، وأطلق جرس الإنذار المكبر في القطاعات الحكومية استعداداً لمواجهة تلك الأزمة، ورفع من مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع.

وأشار معاليه إلى أن استجابة قطاع الجمارك في الدولة بمجرد ظهور المؤشرات الأولى لأزمة كورونا كانت سريعة وإيجابية للغاية، وقامت الهيئة والدوائر الجمركية المحلية كافة باتخاذ إجراءات جمركية وصحية وأمنية حاسمة لمنع تفشي الفيروس، وفي الوقت نفسه ضمان توفير متطلبات المجتمع من الاحتياجات الأساسية.

وأضاف معاليه أن أزمة تفتشي فيروس كورونا تمثل تحدياً كبيراً لقطاع الجمارك في الدولة، لما لها من تداعيات صحية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وفي الوقت ذاته تمثل فرصة كبيرة لتعزيز قدرات هذا القطاع في مجال إدارة الأزمات والطوارئ والكوارث والعمل عن بعد، كما تعد فرصة لإطلاق الطاقات الكامنة لدى هذا القطاع من أجل استشراف المستقبل والإبداع والابتكار في وضع الإستراتيجيات المستقبلية التي تكفل مواجهة مثل هذه الأزمات والتحديات.

وتضمنت إستراتيجية قطاع الجمارك في الدولة فيما يتعلق بمحور إنهاء الإجراءات وإنجاز المعاملات الجمركية بسهولة ويسر، مجموعة من الإجراءات والمبادرات من أهمها تخليص المعاملات عن بعد وإدراج جميع الأوراق المطلوبة في نظام التخليص الإلكتروني من دون تلامس مع المراجعين، وتوفير أجهزة كشف حرارية للمتعاملين قبل الدخول إلى مراكز الخدمة وللمسافرين وسائقي الشاحنات، وتزويد المراكز الجمركية بمعدات السلامة الوقائية كأدوات التعقيم والتطهير.

كما حرصت المراكز الجمركية على تسهيل مرور البضائع الواردة للسوق المحلي، وإيقاف التعامل مع المركبات السياحية والسفن الخشبية ما عدا الحالات الاستثنائية، إضافة إلى تقليل عدد ساعات الدوام وأيام العمل للمخلصين الجمركيين، ومنع دخول الشاحنات (الكسارات) إلى الدولة والسماح بالشاحنات التجارية فقط، وكذلك منع دخول البحارة للموانئ أو الذهاب للأسواق الحرة، ووضع خطط لاستمرارية الأعمال وضمان عدم تأثر العمل.

وفي هذا السياق، أشارت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة إلى أن الإجمالي العام لحجم تجارة المواد الغذائية لدولة الإمارات مع دول العالم (تجارة مباشرة ومناطق حرة) بلغ 29.5 مليار درهم خلال الفترة من شهر ديسمبر 2019 وحتى نهاية

خطط لاستمرارية الأعمال وإجراءات جمركية وقائية في المنافذ لحماية المجتمع والموظفين

29.5 مليار درهم حجم تجارة الإمارات من المواد الغذائية مع دول العالم في 4 أشهر

مارس 2020، حيث بلغت قيمة الواردات منها حوالي 20 مليار درهم، والصادرات 5.1 مليار، بينما بلغت قيمة إعادة التصدير 4.4 مليار درهم.

وفي محور تطبيق آلية العمل عن بعد وتسهيل إنجاز معاملات التخليص عبر التطبيقات الذكية، قامت الهيئة ودوائر الجمارك المحلية باعتماد منهجية العمل عن بعد على مراحل، وتضمنت المرحلة الأولى الوظائف الإدارية وموظفي الأمراض المزمنة والسيدات الحوامل، لتتسع فيما بعد لتشمل الإدارات كافة باستثناء مفتشي الجمارك الذين يمارسون مهام التفتيش في المراكز الجمركية، حيث تم تقليل عدد ساعات العمل في بعض المنافذ وزيادة عدد النوبات لتحقيق التباعد الجسدي بين المفتشين والعاملين، وتخصيص بريد إلكتروني لكل منفذ جمركي وإنجاز معاملات التخليص عبر التطبيقات الذكية.

وأكد معالي مفوض الجمارك رئيس الهيئة أن الإنجازات الكبيرة التي حققها قطاع الجمارك في الدولة في مجال تطوير الخدمات وإنجاز المعاملات ورفع مستوى الكفاءات المواطنة والبنية التحتية والبرامج والأنظمة الإلكترونية والذكية المتميزة التي يتمتع بها القطاع، خاصة في مجال التخليص الجمركي الإلكتروني المسبق وأجهزة التفتيش المتطورة، تعد من أهم العوامل التي ساعدت القطاع على مواجهة تحديات أزمة كورونا والتعامل معها باحترافية ومهنية كبيرة.

وقامت الهيئة ودوائر الجمارك المحلية بتشديد الرقابة على الشحنات الواردة خصوصاً من الدول المصابة بالفيروس، من خلال تقليل التفتيش اليدوي، وزيادة التفتيش باستخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية والفحص الإشعاعي، والتواصل مع الجهات الأمنية والصحية المختصة في حالة الاشتباه بإحدى الشحنات، وتعقيم الشحنات القادمة من الدول المصابة بشكل دوري، وصولاً إلى تعليق بعض التعاملات مع بعض الدول المصابة.

كما تم اتخاذ إجراءات الأمن والسلامة كافة لضمان عدم تأثر الشحنات التي يتم السماح لها بدخول الدولة، حيث تم تعزيز التعاون مع الجهات المختصة، وبمساندة العديد من تلك الجهات يتم تعقيم الشحنات والطرود البرية والمكاتب وساحات التفتيش والمباني وغيرها من أماكن العمل الجمركي.

وقال معالي علي النيادي إن الهيئة الاتحادية للجمارك قدمت أوجه الدعم المطلوبة للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث منذ اللحظة الأولى وشاركت بفعالية في اجتماعاتها كافة، كما تعاونت مع الجهات كافة ذات العلاقة في الدولة، بهدف التخفيف من تداعيات تفشي فيروس كورونا في الدولة.

وفي هذا الصدد، قدم معاليه الشكر لجميع الدوائر الجمركية ومفتشي ومنتسبي قطاع الجمارك في الدولة والجهات المختصة ذات العلاقة على ما قدموه من جهد ملموس ساهم في تعزيز قدرة قطاع الجمارك والدولة على مواجهة الأزمة.

وفي مجال حماية موظفي قطاع الجمارك من الإصابة بالفيروس، تبنت الهيئة ودوائر الجمارك المحلية عدداً من المبادرات، من بينها اعتماد خطة استمرارية الأعمال والعمل

تشديد الرقابة على الشحنات الواردة باستخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية والفحص الإشعاعي، والتواصل مع الجهات الأمنية والصحية المختصة في حالة الاشتباه بإحدى الشحنات، وتعقيم الشحنات القادمة من الدول المصابة بشكل دوري، وصولاً إلى تعليق بعض التعاملات مع بعض الدول المصابة

عن بعد وتقليص عدد الموظفين وأيام العمل لتقليل تجمعات الموظفين، وإلغاء نظام البصمة اليدوية، وتوفير أدوات التعقيم والقفازات والكمامات، إضافة إلى أجهزة الفحص الحراري للموظفين والمراجعين، وتطهير مواقع العمل وتعقيمها باستمرار، وتوزيع منشورات توعية على الموظفين ووضع ملصقات ولوحات إرشادية خاصة بالوقاية بمرض كورونا، ومنع دخول أكثر من مراجع إلى مراكز سعادة المتعاملين في وقت واحد وتوزيعهم على مسافات في حالة الزحام.

كما أصدرت الهيئة ودوائر الجمارك المحلية عدداً من التعاميم لموظفيها حول كيفية التعامل مع الشحنات، والوقاية من مرض كورونا، والتعريف بالتدابير الاحترازية التي يجب تطبيقها، إضافة إلى إرشادات الصحة والسلامة والأمن ومعدات الوقاية الشخصية، وآلية التعامل مع الموظفين القادمين من رحلات أو مهمات سفر خارجية.

ومنذ بداية الأزمة، أطلقت الهيئة والدوائر المحلية مجموعة من المبادرات الصحية والجمركية، والتي تمثلت في إقامة ورش تدريبية حول العمل عن بعد وخطط استمرارية الأعمال، وإطلاق تطبيقات الاتصال المرئي بين الموظفين، وإقامة الدورات التدريبية المتخصصة عن بعد، وكذلك اتخاذ الإجراءات الصحية الاحترازية للحفاظ على كبار المواطنين وأصحاب الهمم ومن لديهم أمراض مزمنة، وتوجيه الموظفين إلى عدم السفر للخارج، وإنشاء لجان لمتابعة الحالات الصحية، وتجهيز غرفة طبية وحجر صحي للحالات المشتبه فيها.

علي سعيد النيادي: "أزمة تفشي فيروس كورونا تمثل تحدياً كبيراً لقطاع الجمارك في الدولة، ولذا فهي فرصة لتعزيز قدرات الجمـــارك في إدارة الطوارئ والكـــوارث"

الجواز اللوجستي العالمي.. تميز للنموذج الإماراتي في دعم التجارة الدولية

رحبت 20 دولة بالانضمام إلى مبادرة الجواز اللوجستي العالمي، المبادرة التي أعلنت عنها دولة الإمارات على هامش الدورة الخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي عقدت مؤخراًبدافوس.

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن مبادرة الجواز اللوجستي العالمي التي أطلقتها حكومة دبي خلال المنتدى الاقتصادي العالمي 2020، تقدم مثالاً متميزاً عن النموذج الرائد الذي تتبعه دولة الإمارات لتحقيق رؤيتها التنموية القائمة على الانفتاح والتعاون مع مختلف دول العالم". و تثبت المبادرة عزم دولة الإمارات على دفع جهود التنمية الاقتصادية عالمياً مع شركائها، واستمرارها في إنشاء روابط جديدة لدعم التجارة على المستوى الدولي، من خلال تعزيز ممكنات التجارة ولا سيما في القطاع اللوجستي وتسهيل حركة البضائع وخدمات النقل والشحن والإمداد عبر ممرات التجارة العالمية من خلال توظيف البنى التحتية المتطورة وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة التي تتميز بها دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، لتطوير شبكة فعالة لخدمة التجارة العالمية وربط المراكز التجارية بكفاءة أعلى".

وتابع معاليه بالقول: "يمكن للمبادرة أن توفر القيمة للعديد من الدول على مستوى العالم وتغيير تطور صناعة الشحن من خلال إنشاء التقنيات والقدرات اللازمة وتطوير مسارات جديدة للتجارة تربط الشرق بالغرب وتعزز مكانة دبي ودولة الإمارات في دعم التجارة والاقتصاد العالميين، الأمر الذي يمثل محوراً مهماً في الإستراتيجيات التنموية التي تتبناها دولة الإمارات، وينسجم مع التوجيهات الجديدة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بالعمل لجعل دبي عاصمة الاقتصاد الجديد في المنطقة وبلوغ تريليوني دولار كمستهدف طموح للتجارة الخارجية غير النفطية لدبي في عام 2025".

وكانت دولة الإمارات شاركت في جلسة حوارية حول "خط دبي للحرير.. إعادة اختراع التجارة واللوجستيات"، بحضور سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة الطيران المدني بدبي الرئيس الأعلى لطيران الإمارات والمجموعة، بمشاركة معالي وزير الاقتصاد سلطان المنصوري، وسعادة سلطان بن سليم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لموانئ دبي العالمية، ونادية كمالي المدير التنفيذي للجمارك العالمية بدبي. وقد استعرضت نادية كمالي، المدير التنفيذي للجمارك العالمية بدبي، والمشرفة على مبادرة الجواز اللوجستي العالمي، كيف يمكن لهذا الجواز الذي يعد برنامج مكافآت مستدامة للشحن العالمي، أن يساعد في إعادة اختراع التجارة، من خلال برنامج يسهم في تيسير حركة التجارة وتنمية حجمها وزيادة كفاءتها بين الأطراف المعنية وسرعة تعقب حركة الشحن وتخفيض التكاليف الإدارية وتقديم معلومات الشحن المتقدمة وتوفير الوقت المطلوب لحركة وتخليص البضائع، وذلك من خلال عضويته التي تأتي على ثلاث فئات، فضية وذهبية وبلاتينية توفر حتى 72% في إجراءات الشحن والتخليص وحركة البضائع.

وصممت مبادرة "الجواز اللوجستي العالمي"؛ لتخطي الحواجز التجارية غير الجمركية، ومنها، عدم كفاءة الخدمات اللوجستية، والتي تحد حالياً من نمو التجارة بين الأسواق النامية.

وتحفز المبادرة، التي صُممت كبرنامج ولاء، الشركات والتجار على استخدام مرافق الخدمات اللوجستية العالمية الرائدة في دبي مقابل توفير التكاليف والوقت وتحسين عمليات التخليص الجمركي، ولن تقتصر مزايا هذه المبادرة على تسهيل نقل البضائع في دبي فحسب، بل تعزز أيضًا الطرق التجارية المباشرة بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

يهدف خط دبي للحرير إلى إعادة رسم خارطة التجارة العالمية، بفضل الحلول التكنولوجية والتوظيف الأمثل للقدرات والتدابير اللوجستية

أحمد بن سعيد أكد في "دافوس" أن الاستثمارات في مطارات دبي وموانئها ومناطقها الحرّة جعلتها جسراً يربط الشرق بالغرب

نظام إلكتروني جمركي موحد .. لضمان استدامة أمن المجتمع

النظام الجمركي الموحد الجديد من شأنه تحويل أهداف الإستراتيجية الجمركية الموحدة إلى واقع، خصوصاً ما يتعلق منها بهدفي تعزيز المنظومة الأمنية الجمركية لضمان استدامة أمن المجتمع، وتطوير العمل الجمركي لتسهيل التجارة وحركة المسافرين.

بعد موافقة مجلس الوزراء في شهر يونيو 2019 على تطبيق نظام إلكتروني جمركي موحد في جميع الإدارات الجمركية في الدولة والمنافذ التابعة لها تحت إشراف الهيئة الاتحادية للجمارك، باشرت الهيئة الاتحادية للجمارك خلال الفترة الماضية وبالتعاون مع دوائر الجمارك المحلية، الإجراءات التنفيذية لتوحيد الأنظمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة واعتماد نظام إلكتروني جمركي موحد في إدارات الجمارك المحلية والمنافذ الحدودية كافة، بما يساهم في دعم المنظومة الأمنية وتيسير التجارة وتبسيط إجراءات التخليص وسرعة تبادل البيانات والمعلومات. وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية الإمارات 2021 في محورين من محاورها الأساسية، وهما إرساء قواعد وسياسات المجتمع الآمن وبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة.

ويساهم تطبيق هذا النظام في استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي من خلال دعم آلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تم تطبيقها بمبادرة إماراتية في نوفمبر 2015. كما أن تطبيقه سيساهم في إنجاز مخرجات خلوة العزم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عبر تنفيذ المبادرات الخاصة بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وتذليل معوقات التبادل التجاري بين البلدين والعمل على تنفيذ مبادرة (جمارك بلا أوراق) من خلال تفعيل وتطوير آلية الربط الإلكتروني بين الجمارك في البلدين وتطبيق نافذه واحدة لكافة الجهات المتواجدة في المنافذ البينية، وتنفيذ برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد.

وسيعزز تطبيق النظام الإلكتروني الجديد مستوى الأداء والارتقاء بمستوى الإلتزام بالإجراءات الجمركية والمعايير الأمنية في المنافذ الحدودية، بما يعود بالنفع على دوائر الجمارك المحلية والتجار والمستوردين والمصدرين ووكالات الشحن من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص زمن التخليص الجمركي وسرعة تبادل بيانات الشحنات وإنجاز عمليات التخليص الجمركي المسبق والاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة لدى الدوائر المحلية واستغلال الطاقة الكامنة لديها، في نفس الوقت الذي يساهم فيه في تعزيز منظومة التفتيش والمعاينة للشحنات الواردة والصادرة ومكافحة التهريب والاتجار غير المشروع في السلع والبضائع وتطبيق الالتزامات الدولية المتعلقة بالتجارة والجمارك.

سيعود النظام الإلكتروني الجديد بالنفع على الدوائر الجمركية المحلية والتجار والمستوردين والمصدرين ووكلاء الشحن

ويعزز النظام الإلكتروني الجمركي الموحد المنظومة الاتحادية لتتبع شحنات الطيران والسفن بشكل دقيق على مستوى الدولة، إضافة إلى تعزيز منظومة الإفصاح المبكر، ويقلل نسبة الخطأ البشري، كما يرفع مستوى الأداء في مجال تتبع المسافرين في نقاط الدخول والخروج البرية والجوية والبحرية، هذا وسيتم تطبيق النظام بالكامل على كافة الدوائر المحلية وفقاً للبرنامج الزمني المقترح سيستغرق 26 شهراً.

مصطلحات جمركية

المادة (1)

يسمى هذا النظام "القانون" (نظام "قانون" الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

المادة (2)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام "القانون"ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية، المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتضي السياق معنى آخر:

1. المجلس : مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. الوزير : الوزير الذي تتبعه الإدارة العامة للجمارك
3. الجهة المختصة: السلطة التي تتبعها الإدارة العامة للجمارك.
4. المدير العام : مدير عام الجمارك.
5. المدير : مدير الدائرة الجمركية .
6. الإدارة : الإدارة العامة للجمارك.
7. الدائرة الجمركية: النطاق الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري أو جوي أو بري أو في أي مكان آخر يوجد فيه مركز للإدارة يرخص فيه بإتمام كل الإجراءات الجمركية أو بعضها.
8. النظام "القانون : "القواعد والأحكام التي تنظم العمل الجمركي وأية قواعدأو أحكام أخرى مكملة أو متممة أو معدلة له.
9. النطاق الجمركي : الجزء من الأراضي أو البحار الخاضعة لرقابة وإجراءات جمركية محددة في هذا النظام " القانون" ويشمل:

(أ) النطاق الجمركي البحري : ويشمل منطقة البحر الواقعة بين الشواطئ و اية حدود المياه الإقليمية.

(ب) النطاق الجمركي البري: ويشمل الأراضي الواقعة ما بين الشواطئ أو الحدود البرية من جهة وخط داخلي من جهة أخرى يحدد بقرار من الوزير أو الجهة المختصة.

10. الخط الجمركي : الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين الدولة وبين الدول المتاخمة لها وشواطئ البحار المحيطة بالدولة.
11. التعرفة الجمركية : الجدول المتضمن مسميات البضائع وفئات الضريبة"الرسوم" الجمركية التي تخضع لها، والقواعد والملاحظات الواردة فيهالأنواع البضائع وأصنافها.
12. الضريبة "الرسوم" الجمركية : هي المبالغ التي تحصل على البضائع وفق أحكام هذا النظام "القانون.
13. الرسوم : هي المبالغ التي تحصلها الجمارك مقابل أداء خدمة.
14. البضاعة :كل مادة طبيعية أو منتج حيواني أو زراعي أو صناعي أو فكري.
15. نوع البضاعة : التسمية الواردة في جدول التعرفة الجمركية.
16. الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق دفعه : يعني إجمالي المبلغ المدفوع أو المستحق دفعه للبائع - سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر- عن البضاعة التي يستوردها المشتري أو لمصلحته .
17. البضائع المستوردة قيد التثمين : تعني تلك البضائع التي يجري تحديد قيمتها للأغراض الجمركية.
18. البضائع المتطابقة : تعني تلك البضائع التي تتطابق مع بعضها في كل النواحي،بما في ذلك الخصائص المادية والنوعية والشهرة التجارية، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر إلى استبعاد البضائع المطابقة.
19. البضائع المتماثلة: تعني تلك البضائع التي تكون لها ـ وإن لم تكن متماثلة من كل النواحي ـ خصائص متماثلة ومكونات مادية متماثلة تمكنهامن أداء وظائفها، وأن يحل بعضها محل بعضها الآخر تجارياً، كما أن نوعية البضائع وشهرتها ووجود علامة تجارية من بين العوامل التي ينبغي بحثها عند تحديد ما إذا كانت البضائع متماثلة .
20. عمولة البيع : تعني العمولة المدفوعة إلى وكيل البائع الذي يرتبط بالمصنع أو البائع أو يخضع له أو يعمل لمصلحته أو بالنيابة عنه.
21. تكاليف التعبئة : تعني تكلفة جميع الأوعية (ما عدا الحاويات) والأغطية مهما كانت نوعيتها والعبوات، سواء كانت عن العمالة أو المواد المستخدمة لوضع البضاعة في العبوات الصالحة لشحنها إلى دول المجلس.
22. سعر الوحدة بأكبر كمية إجمالية : يقصد السعر الوحدة الذي تباع به بضاعة معينة لأشخاص غير مرتبطين بعلاقة، على أول مستوى تجاري بعد الإستيراد، بحالتها عند الإستيراد، أو بعد إجراء مزيد من التجهيزات أو التصنيع عليها إذا طلب المستورد ذلك .

يتبع في العدد القادم

خدمات

جمارك رأس الخيمة تنجز 7396 خدمة إلكترونية خلال العمل عن بعد

أنجزت دائرة الجمارك برأس الخيمة خلال تطبيقها العمل عن بعد لأغراض الطوارئ من تاريخ 22/3/2020 وحتى 30/3/2020 مجموعة من الخدمات الإلكترونية بلغ عددها 7396 خدمة؛ مما يعكس الاستفادة الكبيرة التي باتت تحققها الخدمات الإلكترونية للمتعاملين.

وتنوعت الخدمات الإلكترونية لدائرة الجمارك بين مجموعة التسجيل والتراخيص ومجموعة التخليص الجمركي ومجموعة الإعفاء الجمركي ومجموعة الرقابة والتفتيش الجمركي ومجموعة رد الضمانات النقدية والإفراج عن الضمانات المصرفية.

وأكد سعادة الدكتور محمد المحرزي المدير العام، إمكانية المستفيدين إنجاز هذه الخدمات دون الحاجة إلى الحضور للدائرة أو المراكز التابعة لها، حيث يستطيع العميل استخدام البوابة الإلكترونية الخاصة بالدائرة في طلب الخدمات وتوفيرها، مثل خدمات إصدار رمز المستورد، وإصدار البيان الجمركي وبيان الحمولة وتصريح الدخول والخروج، وإصدار الإعفاء الجمركي والمعاينة والتفتيش وخدمة رد الضمانات النقدية والإفراج عن الضمانات المصرفية بشكل إلكتروني كامل وبطريقة ميسرة، في ظل الاحترازات الوقائية التي تتخذها الدائرة لمواجهة هذا الفيروس حفاظاً على السلامة والصحة العامة.

مسافر يحاول تهريب حبوب مخدرة في علبة حلويات

تمكن أحد ضباط العمليات الجمركية بجمرك مطار رأس الخيمة الدولي مؤخراً من ضبط شاب من جنسية دولة عربية قادم عبر مطار رأس الخيمة الدولي، وبحيازته كمية كبيرة من الحبوب والمواد المخدرة حاول إدخالها إلى البلاد عن طريق إخفائها في علبة حلويات، حيث أظهر جهاز فحص الحقائب إشارة تبين وجود عقاقير طبية، الأمر الذي أثار شكوك ضباط التفتيش، ليتم تحويله إلى التفتيش اليدوي والتأكد من ذلك حيث تبين وجود حبوب ومواد مخدرة أسفل العلبة بكمية كبيرة، فأحيل إلى الجهات المختصة لإتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحقه..

وقال الدكتور محمد المحرزي مدير عام دائرة الجمارك في رأس الخيمة:" إن يقظة مفتشي جمرك مطار رأس الخيمة الدولي والحس الأمني العالي لديهم إضافة إلى إلمامهم بلغة الجسد أتاحت ضبط الشاب الذي حاول إخفاء المواد المخدرة في صندوق مبهم الهوية يوحي بأنه علبة حلويات."

سر مسافر قدم إلى دبي بـ 200 دولار ودون حقيبة سفر

انتبه مفتش في جمارك دبي إلى أن مسافر قادم إلى الدولة عبر مطار دبي لقضاء شهر كامل حسب تأشيرة السياحة التي حصل عليها، لا يحمل حقيبة سفر، ولا يحوز أموال سوى 200 دولار أميركي، فاشتبه فيه ليكتشف أنه أخفى في أحشائه عدداً كبيراً من الكبسولات المخدرة.

ووفقاً "للإمارات اليوم"، قضت محكمة الجنايات في دبي بالسجن 10 سنوات وغرامة 50 ألف درهم والإبعاد بحق زائر آسيوي يبلغ من العمر 25 عاماً بعد إدانته بارتكاب جناية جلب وإحراز مادة مخدرة بقصد الترويج، بعد العثور في أحشائه على 38 كبسولة بلاستيكية .

وقال مفتش جمارك بالإدارة العامة لعمليات المسافرين في جمارك دبي، إنه تولى تسجيل الواقعة، التي كشفها أحد زملائه حين اشتبه في مسافر قادم إلى الدولة عبر مطار دبي ولا يحمل أي حقيبة أمتعة ويحمل معه مبلغاً بسيطاً من المالي نحو 200 دولار أميركي على الرغم من أنه قدم بتأشيرة سياحة لمدة شهر كامل، فطلب من الشاهد استيقاف الراكب وتفتيشه.

وأضاف المفتش أنه أوقف المتهم ودقق على جواز سفره، وسأله عن سبب قدومه، فأفاد بأنه بغرض السياحة، وسوف يمكث لمدة شهر، فأخذه مباشرة إلى جهاز فحص الأحشاء وتبين له وجود أجسام غريبة في أمعائه، فسأله عن طبيعتها لكن أنكر المتهم، فتم إحالته إلى الجهات المختصة وتنزيل الكبسولات من أحشائه، ومن ثم أحالته شرطة دبي إلى النيابة العامة ومنها إلى محكمة الجنايات التي قضت بسجنه 10 سنوات وغرامة 50 ألف درهم بالإضافة إلى الإبعاد بعد قضاء فترة العقوبة.

تبلغ قيمته 90 ألف دولار "الجمارك" تضبط إفريقياً يخفي 297 جرام ألماس في أحشائه

تلقت الهيئة الاتحادية للجمارك قبل عدة أيام إخبارية من مركز الاستعلام المبكر التابع للهيئة العامة لأمن المنافذ، يفيد بمحاولة مسافر إفريقي يعمل بتجارة الهواتف المتحركة تهريب كمية من الألماس الخام في أحشائه خلال قدومه من إحدى الدول الإفريقية إلى دولة الإمارات عبر مطار الشارقة الدولي، وعلى الفور تم التنسيق مع دائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، وبمجرد وصول الراكب على الرحلة القادمة من دولة إفريقية إلى منطقة الجوازات في مطار الشارقة تم التحفظ على جواز سفره وتحويله إلى جمارك الشارقة التي قامت بتفتيشه وكذلك الحقائب التي كانت بحوزته.

وأضافت الهيئة، في بيانها، أنه بعد عرض المسافر على جهاز كشف الأحشاء من قبل جمارك الشارقة تبين قيامه بإخفاء 3 قطع بلاستيكية في أحشائه تحتوي على 297 جرام من مادة الألماس الخام تبلغ قيمتها حوالي 90 ألف دولار أمريكي، حيث تم التحقيق معه ومصادرة الألماس المضبوط وإحالته إلى الجهات المختصة في الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

طاقة استيعابية ضخمة وميزات تنافسية استثنائية
ALEX A

طاقة استيعابية ضخمة وميزات تنافسية استثنائية

موانـئ رأس الخيمة

تواكب الطفرة الاقتصادية في الإمارة

تستحوذ الموانئ البحرية في دولة الإمارات على نحو 60% من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع والمتجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي . ويعد ميناء صقر في رأس الخيمة أكبر الموانئ البحرية في مجال الشحن بالجملة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة نوافذ جمركية تسلط الضوء في هذا العدد على الدور الإستراتيجي الذي تلعبه موانئ رأس الخيمة في نجاح الخطط التنموية والاقتصادية في الإمارة.

خمسة موانئ.. ونجاح متكامل

خمسة موانئ تشكل مجتمعة موانئ رأس الخيمة وهي: (ميناء الجير) في الشمال، وبالاتجاه جنوباً بامتداد الشريط الساحلي (ميناء صقر) وتجاوره مُباشرة (مدينة رأس الخيمة الملاحية)، وفي مركز المدينة (ميناء رأس الخيمة)، وهناك (ميناء الجزيرة) في الجزيرة الحمراء، ويعد الميناء الأكبر سلطة (ميناء صقر) أكبر ميناء لمناولة الحمولات السائبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الإطلاق، فهو يصدر ما يناهز الـ70 مليون طن من منتجات تكسير الحجارة التي تأتي من شركة (ستيفن روك) وشركة (أحجار رأس الخيمة) حيث المحاجر الأكبر على مستوى العالم، ويعمل في مجموعة موانئ رأس الخيمة 1400موظفاً تقريباً من مختلف الجنسيات .

أما الموانئ الأخرى كمدينة رأس الخيمة الملاحية، فهي منطقة حرة في حد ذاتها، وهناك سلطة المنطقة الحرة لمدينة رأس الخيمة الملاحية وهي سلطة منفصلة تماماً عن هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)، وتشغل أرضاً مساحتها 8 مليون متراً مربعاً، وفيها حالياً 22 مستأجراً للأرصفة البحرية كشركة (بوسكاليس) وشركة (فان أورد) وشركة (آير ليكويد)، وهذه الأخيرة هي شركة فرنسية كبيرة تعمل في تصنيع أوعية الغازات لقطاع النفط والغاز البحري. وغيرها من الشركات الأخرى، وقد تم توقيع مُذكرة تفاهم مع الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء (فيوا) لحجز قطعة أرض لمدة 3 سنوات مع احتمالية بناء محطة عليها. وكما أنهم بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع شركة من بنجلاديش تُدعى (بهاشا غوندرا) لإنتاج 20 مليون طن، وتبلغ قيمة كلا المشروعيْن أكثر من مليار دولار للمشروع الواحد، وبمجرد أنْ يكتمل ذلك ستصبح أراض مدينة رأس الخيمة الملاحية مشغولة بالكامل، وعندها ستتجه في التفكير نحو استصلاح أراض جديدة من البحر. وفي عام 2019 و بتكلفة إجمالية قدرها 500 مليون درهم تم الانتهاء من مشروع إنشاء رصيفيْن مياه عميقة بعمق 8 أمتار في ميناء صقر لتأهيله لاستقبال السفن الأكبر حجماً في العالم والتي يطلق عليها فئة (كيبسايز) .

أما الميناء الذي يقع في مركز مدينة رأس الخيمة يخدم الكثير من أعمال تأجير المستودعات وتخزين السفن على أرصفة الميناء، حيث أنَّ السفن التي ليس لها عمل في الوقت الراهن تأتي إلى الميناء للتخزين.

ومؤخراً تم بناء صالة صغيرة لمسافري السفن السياحية، وفي الأول من ديسمبر الماضي استقبل الميناء أولى رحلات السفن السياحية وهي سفينة (سيبورن) والتي يبلغ طولها 220 متراً، ويجري العمل حالياً على تطوير المنطقة لاستقبال السفن السياحية لتفعيل السياحة البحرية في المستقبل، وأخيراً هناك ميناء في المركز وهو (ميناء الجزيرة) الذي يقع في منطقة الحمراء و هناك يجري بناء وإصلاح السفن. وتلك هي باختصار موانئ رأس الخيمة .

ميناء صقر أكبر ميناء لمناولة الحمولات السائبة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يصدّر الميناء 70 مليون طن وتبلغ القدرة الاستيعابية ما يناهز 100 مليون طن

يعمل في مجموعة موانئ رأس الخيمة 1400 موظفاً تقريباً من مختلف الجنسيات

ميناء صقر و أهميته الإستراتيجية

يعود تاريخ الميناء إلى عام 1974، حين قرر المغفور له الشيخ صقر بن محمد القاسمي، رحمه الله، والد صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى، حاكم إمارة رأس الخيمة، بناء هذا الميناء لتصدير موارد رأس الخيمة الطبيعية، ويلعب ميناء صقر دوراً رئيساً في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة رأس الخيمة. فهو قريب جداً من المحاجر الأكبر على مستوى العالم، وهو أكبر ميناء لمناولة الحمولات السائبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويسهم بقدر كبير من إيرادات حكومة رأس الخيمة، وبالطبع يشكل أهمية إستراتيجية لإمارة رأس الخيمة إلى جانب بعض الجهات الأخرى كهيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز) ورأس الخيمة للضيافة.. وغيرها

"شهدت رأس الخيمة تحولاً كبيراً في الفترة الأخيرة، ونمواً ملحوظاً في مجالات عديدة، وباتت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر ترغب في القيام بمزيد من المشاريع، وعليه فالمستقبل مشرق"

من الجهات الحيوية في الإمارة.

2500 سفينة سنوياً

يُمكن للميناء استيعاب 18 سفينة في نفس الوقت، ويتعامل مع ماياهز 2500 سفينة سنوياً، ويصدر الميناء اليوم حوالي 70 مليون طن، وتبلغ القدرة الاستيعابية بعد إضافة الرصيفيْن الجديديْن ما يناهز 100 مليون طن، وهذه قدرة استيعابية كبيرة عندما يتعلق الأمر بموانئ الحمولات السائبة على مستوى العالم، وهناك عدد قليل من الموانئ التي لها قدرة استيعابية أكبر من ذلك. يتصدى الميناء لتصدير كافة الأعمال التجارية التي تمر عبره بكل كفاءة ، على وجه التحديد 95% منها، هي للتصدير حيث أنَّ منتجات تكسير الحجارة من محاجر جبل الحجر هي لشركة ستيفن روك وشركة أحجار رأس الخيمة ومعظمها أحجار الكلس للتصدير إلى الهند التي تُستخدم في إنتاج الصلب، وهناك منتجات 'الجابرو' التي تتجه إلى دول أخرى في الخليج كالكويت والبحرين.. إلخ، وهذا الصخر يستخدم في عملية تشييد الطرق والمباني، كما تورد المحاجر ما يناهز 20 مليون طن إلى الإمارات الأخرى في الدولة لأغراض البناء والتشييد، وتلك هي نوعية البضائع المختلطة التي يتعامل معها الميناء والمحاجر. أما بالنسبة للسفن التي يجري تحميلها فهناك سفن الـ(باناماكس)، وحمولتها 50 إلى 60 ألف طن، وسفن الـ(كيبسايز) وحمولتها 150 ألف طن للسفينة الواحدة، إضافة إلى محطة حاويات تبلغ قدرتها الاستيعابية الحالية 350 ألف حاوية قياسية TEU، ووحدة الـTEU هي (الوحدة المكافئة لعشرين قدم)، وذلك بموجب امتياز تم منحه إلى شركة (موانئ هاتشيسون رأس الخيمة) منذ يناير 2018، وتدفع الشركة لنا سنوياً رسوم امتياز لكنها تقوم بتشغيل المحطة، وهذا أمر جيد للإمارة لأنَّ القطاعات الصناعية في رأس الخيمة والمناطق الحرة أصبح لها القدرة الآن على تصدير منتجاتها عبر ميناء صقر في حاويات، وهذا لم يكن يُحدث قبل ذلك، وبالتالي فهذا أمر جيد لنمو الإمارة، وهذا تقريباً كل ما يقوم به الميناء؛ تصدير منتجات إمارة رأس الخيمة بشكل رئيسي إلى منطقة الخليج والهند، وتصدير البضائع المُصنعة من المناطق الحرة.

تشجيع وجذب الاستثمارات الدولية

تعمل إدارة الميناء عن كثب مع الجهات الحكومية والقطاعات المختلفة لتشجيع وجذب الاستثمارات الدولية للإمارة، حيث يجري اليوم تسويق ما يطلق عليه ONE RAK، وذلك يعني أنه عندما تأتي إلى رأس الخيمة فسوف تتعامل مع بوابة إلكترونية موحدة يُطلق عليها ONE RAK، والجمارك والجوازات تشكل جزءً من هذا، فبدلاً من مراجعة مختلف الجهات في رأس الخيمة سوف تتعامل فقط مع ONE RAK بقيادة هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)، وتبذل إمارة رأس الخيمة بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى،حاكم إمارة رأس الخيمة، الكثير من الجهود لجذب ' الاستثمار الأجنبي المباشر' في الإمارة، التي شهدت نمواً ضخماً في التصدير وفي منتجات المحاجر والموانئ والسياحةالتي نشطت بشكل ملحوظ فكانت الفنادق الضخمة والمرافقة السياحية الراقية، ومن الواضح أنّ شركات الاستثمار الأجنبي المباشر باتت ترغب في القيام بأعمال ضخمة في رأس الخيمة، وعليه فالمستقبل مُشرق.

ميزات تنافسية استثنائية

الميزة التنافسية التي تتمتع بها موانئ رأس الخيمة احتضانها لميناء غاية في الكفاءة، حيث يتم التعامل بسرعة مع السفن بما يتعلق بتحميل وتفريغ الحمولات وهناك مزودون للخدمات اللوجستية لنقل جميع المنتجات والحاويات من الموانئ إلى مواقعها داخل الدولة، بالطبع هذا كله بإشراف فريق إدارة على أعلى مستوى من

الكفاءة والمسؤولية، كما تتمتع بتصدير كميات كبيرة من منتجات تكسير الحجارة لموقعها القريب من جبال الحجر، ويتميز العمل في مؤانئ رأس الخيمة بالاحترافية فسلطة الميناء تعمل بتناغم تام مع كل الجهات التنفيذية من الجمارك، والجوازات، و الشرطة مما ينعكس على انسيابية العمل وكفاءته.

350,000 حاوية قياسية

يتراوح حجم الحاويات في الدولة بين 60 إلى 70 مليون حاوية قياسية، واللاعب الأكبر دون منازع هو ميناء جبل علي، وثاني أكبر اللاعبين هو ميناء خليفة في أبو ظبي، في محطة الحاويات بميناء صقر تخدم قرابة 350,000 حاوية قياسية قطاعات الأعمال في رأس الخيمة، وهناك خطط لمزيد من النمو لتوفير ميناء يمكن من خلاله لقطاعات الأعمال المختلفة وخاصةً الصناعية تصدير بضائعها إلى سائر أنحاء العالم.

استقبال أول السفن السياحية في الإمارة

تعمل موانئ رأس الخيمة مه هيئة تنمية السياحة في رأس الخيمة والجهات ذات الصلة على تعزيز دور القطاع وجذب السفن السياحية الصغيرة إلى رأس الخيمة، وحيث أن عمق المياه في ميناء رأس الخيمة هو 8 أمتار فحسب، لذا تستطيع فقط

> **لتعزيز حضور رأس الخيمة على الخارطة العالمية سياحياً، مستقبلاً سوف ننظر في بناء صالة مسافرين للسفن السياحية الكبيرة**

استقبال السفن السياحية التي يبلغ طولها 240 متر وتحمل ما بين 600 إلى 800 مسافر. بينما السفن السياحية الكبيرة تحمل ما بين 4000 إلى 5000 مسافر، وهي السفن التي يستقبلها ميناء راشد في دبي وميناء أبو ظبي. ومستقبلاً سوف يتم النظر في بناء صالة مسافرين للسفن السياحية الكبيرة إنْ وجد هنالك طلب.

ويشكل استقبال موانئ الإمارة للسفن السياحية خطوة مميزة نحو استقبال المزيد من السياح الأجانب لزيارة أماكن الجذب السياحي في رأس الخيمة كالجبال والمسار الانزلاقي والصحاري والشواطئ.. إلخ، وبوجه عام هذا الأمر سوف نعزز حضور الإمارة على خارطةالسياحة الدولية.

مليون ساعة عمل دون حادثة واحدة

تمتثل جميع موانئ رأس الخيمة لمدونة دولية تُسمى 'المدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية'، كما تخضع للتدقيق دورياً كل ستة أشهر على الأقل من قبل'الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة" للتأكد من تطبيق الإجراءات الأمنية كافة، وأنَّ السياج في موضعه، وكاميرات المراقبة وتصاريح الدخول وكل شيء، وفق المطلوب، فمن أجل الدخول إلى الميناء يجب عليك طلب تصريح دخول بشكل مسبق، ثم تخضع للفحص وبعدها تُمنح التصريح، وبدون هذا التصريح لن يُسمح لك بالدخول مما يعزيز مستوى الأمن العالي في الموانئ.

وفيما يتعلق بالسلامة، تتمتع موانئ رأس الخيمة بسجل سلامة جيد للغاية في موانئ رأس الخيمة، فهي معتمدة من جمعيات دولية تختص بالسلامة وتقوم بالتدقيق كل ستة أشهر. وهي على وشك تحقيق مليون ساعة عمل دون حادثة واحدة، هذا إلى جانب التزامها تجاه البيئة والأجيال القادمة .

استعداد تام للطوارئ والكوارث

تتمثل حالة الطوارئ بالنسبة للموانئ بصفة أساسية في حالة الطوارئ البحرية، فلا أحد يُريد أنْ يرى زيتاً على الشواطئ؛ لكن دعنا نفترض أنَّ سفينة حدث لها تصادم وبدأت في تسريب الزيت، وعليه فالموانئ مجهزة بأحدث معدات الاستجابة لتسريبات الزيت ومستعدة للتصدي

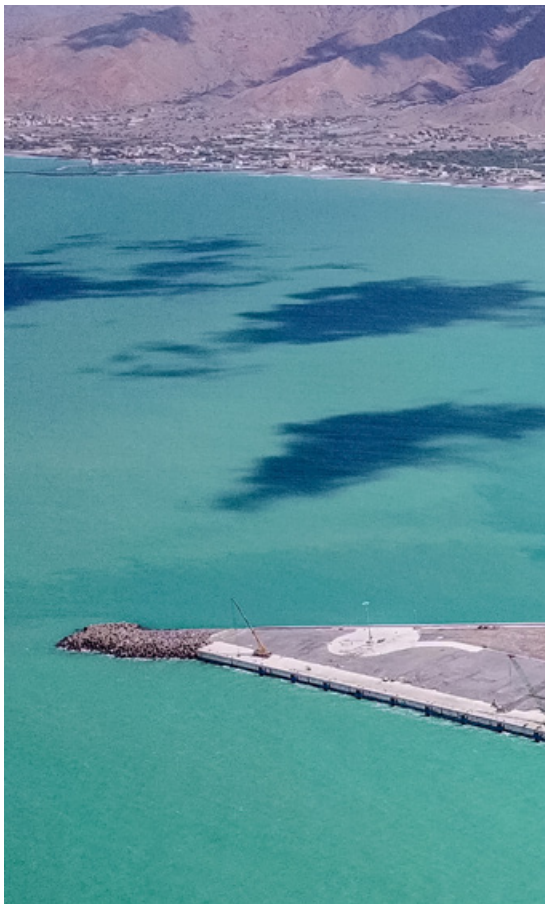

لهذا التسرب ومنعه من الانتشار والوصول إلى الشواطئ، كما أنها مستعدة لما يطلق عليه التعافي من الكوارث، وتعمل بالتنسيق مع دوائر بعينها في رأس الخيمة تلك التي تتعامل مع الطوارئ والكوارث.

تصدي لمحاولات التهريب و ادخال الممنوعات

تتمثل آلية العمل عندما تصل سفينة ما إلى الميناء يجب عليها الإفصاح عما في بيان الحمولة، فإذا كانت السفينة تحمل أية بضائع خطرة فعليها الإفصاح عنها، ويتم نقل هذه البضائع إلى النطاق الجمركي هنا، وإذا كان هناك اشتباه في وجود بضائع خطرة كان يجب التصريح عنها أو بضائع غير قانونية تقوم الادارة بإبلاغ الجهات المعنية. ويتم تنسيق العمل والتعاون مع الجمارك، وتحرص على امتلاك أحدث الوسائل والتقنيات للتفتيش والتصدي لاية محاولات غير مشروعة، كجهاز فحص الحاويات حيث تمر الشاحنات من خلاله ويكشف الجهاز أيّة بضائع غير قانونية، إضافة لنظم وكاميرات مراقبة عالية الكفاءة والجودة. على الجانب البحري، هناك أحدث رادارات المراقبة البحرية، وأحدث تقنيات تحديد موقع السفن.. وبالنسبة للسياح، يوجد أحدث كاميرات المراقبة، وأحدث معدات الكشف، وكل هذا من متطلبات الهيئات الاتحادية.

استصلاح مزيد من الأراضي، وبناء أرصفة جديدة، وتطوير أنشطة ترفيهية وسياحية، والتوسع في المجال العقاري، وصناعة بناء اليخوت الفاخرة، هي بعض من الخطط المستقبلية المزمع تنفيذها

الخطط المستقبلية

تتطلع سلطة موانئ رأس الخيمة لاستصلاح مزيد من الأرض في مدينة رأس الخيمة الملاحية، وسوف يمتد هذا المشروع للخمس سنوات القادمة، وستقوم به لأجل إنشاء مزيد من الأرصفة و أراضي التخزين للقطاعات التي لديها اهتمام بالقدوم إلى رأس الخيمة وتأسيس شركات صناعية، وفي ميناء صقر حيث تم الانتهاء قريباً من بناء رصيفيْن، وللخمس سنوات القادمة تحتاج إلى شغلهما بالأعمال، وبالنسبة لميناء الجير في الشمال، الميناء سوف يتم افتتاحه قريباً، وتأمل أنْ تقوم بأعمال شحن بسيطة في هذا الميناء، بعد أن كان يُستخدم في السنوات الخمس أو الست الماضية في التعامل مع جميع عمليات استيراد الماشية إلى داخل الدولة كالأغنام من الصومال، لذا تأمل في اعادته للعمل، وفي ميناء مركز المدينة، تتطلع لتحويله إلى وجهة جذب للسفن السياحية، وسوف ندخل خدمة (العبرة) بين مراكز التسوق وفي الخور، وتعمل مع هيئة رأس الخيمة للمواصلات لإنجاز ذلك، كما تعمل على جعله موقعاً للأنشطة الترفيهية والسياحية المائية، أما بالنسبة لميناء الجزيرة في الجنوب حيث يقع الميناء في منطقة ينتظر أن يتم تطويرها للأغراض السكنية، فالميناء مُحاط فعلياً بمنطقة الحمرا من جانب وميناء العرب من الجانب الآخر، لذا يجري العمل الآن على الدخول في شراكة لبناء اليخوت الفاخرة، وهذا أمر يتلاءم وخصوصية هذه المنطقة، لأنها منطقة أخرى من المزمع تطويرها مستقبلاً.

جوائز دولية مرموقة

حازت موانئ رأس الخيمة على العديد من شهادات الجودة منها: شهادة آيزو 9000 – نظم الإدارة، وشهادة آيزو 15000 – نظم الجودة، وشهادة آيزو 18000 – النظم البيئية، إلى جانب عدد من شهادات التقدير و الجوائز من جهات ومؤسسات مختلفة محلياً ودولياً.

جمارك رأس الخيمة تشارك في استقبال السفينة السياحية 'سيبورن أوفيشن

شاركت دائرة جمارك رأس الخيمة ممثلة بجمرك ميناء رأس الخيمة في استقبال السفينة السياحية العالمية "سيبورن أوفيشن" خلال زيارتها الأولى لميناء إمارة رأس الخيمة في شهر ديسمبر الماضي، وذلك بالتعاون مع شركائها هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة ومجموعة موانئ رأس الخيمة، إلى جانب عدد من كبار الشخصيات وممثلين عن الجهات الحكومية في الإمارة.

ويأتي وصول السفينة "سيبورن أوفيشن" إلى رأس الخيمة نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة ومجموعة موانئ رأس الخيمة في تطوير قطاع الرحلات البحرية الفاخرة والسياحة المائية في الإمارة. فخلال العام الماضي، أنهت مجموعة موانئ رأس الخيمة مشروع تحويل محطة العبّارات الحالية إلى محطة رحلات بحرية فاخرة حديثة إضافة إلى تطوير البنية التحتية للنقل البحري من حولها.

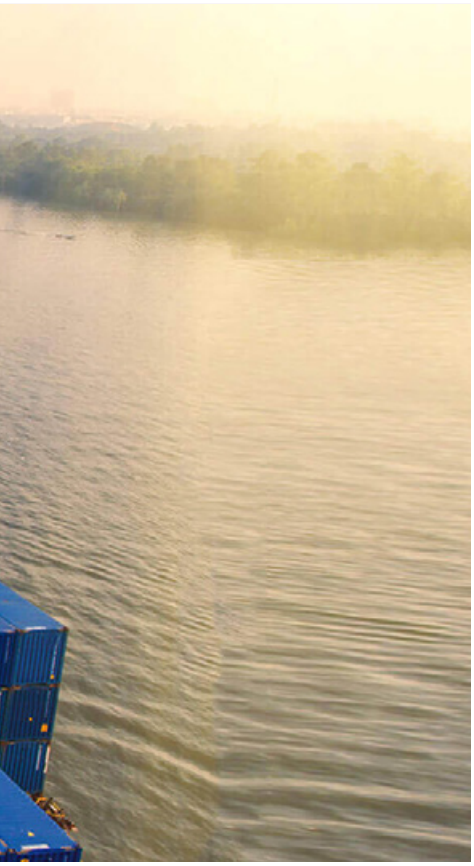

رائدة عالمياً في تطبيق أفضل الممارسات الجمركية

جمارك الإمارات.. تتخطى أصعب التحديات

تمكن قطاع الجمارك في دولة الإمارات العربية المتحدة من النجاح اللافت في تحقيق المعادلة الصعبة بتسهيل التجارة وحركة المسافرين، وفي نفس الوقت تأمين وحماية الحدود.

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ القدم وماتزال همزة وصل بين الشرق والغرب، بسبب موقعها الجغرافي المتميز، وعليه تشكلت ملامح الجمارك فيها منذ القدم، إلا أن ملامح العمل المؤسسي برزت بوضوح في عهد كل من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"، والمغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم "رحمه الله".

انطلاقاً

من ضرورة وجود قانون جمركي موحد، وكيان اتحادي يسهر على تنفيذ ذلك القانون لتحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بين إمارات الدولة، وتعزيز المالية العامة الاتحادية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية في مجال الجمارك، صدر في 8 يناير عام 2003م، المرسوم الاتحادي بالقانون رقم (1) لسنة 2003م من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"، بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك، وتتولى الهيئة رسم السياسات الجمركية ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المرتبطة بالعمل الجمركي، وتمثيل الدولة في الداخل والخارج، بينما تقوم الإدارات الجمركية المحلية بالعمل التنفيذي في المنافذ الجمركية ورسم السياسة الجمركية لكل إمارة بما لا يتعارض مع القانون الموحد للجمارك في الدولة، حيث تعد الهيئة جهة اتحادية إشرافية رقابية، بينما إدارات الجمارك المحلية تعد جهات تنفيذية.

وبفضل التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة، شهد قطاع الجمارك في دولة الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية هائلة في مختلف أنشطته بفعل الخطط والبرامج الطموحة والتي أسهمت بالارتقاء بالخدمة الجمركية إلى أفضل المستويات، وقد واصلت إدارات الجمارك في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين، عمليات البناء والتطور المؤسسي وتمكنت من تحقيق إنجازات لافتة تحسب لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي باتت اليوم تتبوء مراكز متقدمة عالمياً في استخدام التكنولوجيا لتطوير العمل الجمركي، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على أمن المجتمع وتيسير التجارة عبر ابتكار أنظمة وتطبيقات ساهمت في تعزيز دور الجمارك في المنظومة الأمنية، بنفس القدر الذي حافظت فيه على تبسيط وتسهيل إجراءات الإفراج عن السلع والبضائع، لتصبح الإمارات بذلك قبلة التجار والمستثمرين ورجال الأعمال.

وحرصت الإدارات الجمركية على تطوير أنظمتها المتنوعة في حماية منافذ الدولة المتعددة البرية والبحرية والجوية، حيث زودتها بأنظمة حماية عالية الدقة والتطور بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مثل أنظمة المراقبة التلفزيونية الشاملة والفحص والتفتيش بالأجهزة الحديثة، وكذلك اعتماد الأساليب الاستخباراتية الجمركية المتطورة وتحديث أنظمة تقنية المعلومات، إلى جانب تقديم أفضل الخدمات الجمركية للموردين والمصدرين والمسافرين.

وتتعاون الهيئة ودوائر الجمارك المحلية على إزالة المعوقات والقيود الجمركية التي تعوق حركة التجارة بين الإمارات العربية المتحدة ودول العالم، وذلك عبر العمل على مجموعة من المحاور من بينها أتمتة العمليات الجمركية وتطوير أنظمة التخليص الجمركي وتطبيق نظام المشغل الاقتصادي المعتمد وتوحيد وتبسيط الإجراءات واختصار زمن التخليص الجمركي، ومنح القانون رقم 8 لعام 2015 الهيئة الاتحادية للجمارك المزيد من السلطات في الرقابة والتفتيش على تنفيذ التشريعات والسياسات الجمركية، كما منحها، ولأول مرة سلطة مراقبة حركة السلع والبضائع والمسافرين في المنافذ المختلفة في الدولة،

ونجحت الهيئة بالتعاون مع إدارات الجمارك المحلية في توحيد الإجراءات الجمركية على مستوى الدولة، كما أصدرت الهيئة مؤخراً لائحة الرقابة والتفتيش الجمركي، ويجري العمل حالياً على تنفيذ خطة لدعم العديد من المنافذ الجمركية في الدولة بأحدث الأجهزة في مجال التفتيش، وتتجه إلى توحيد أجهزة ومعدات التفتيش في المنافذ الجمركية المختلفة، إضافة إلى توحيد زي مفتشي الجمارك على مستوى الدولة.

ومع اعتمادها على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية لم تغفل الادارات الجمركية الاهتمام بالعنصر البشري من خلال برامج تدريبية متكاملة ومتطورة لتدريب وتأهيل الموظفين والمفتشين لرفع كفاءتهم وتحسين مهاراتهم في التعامل مع المسافرين، إلى جانب العمل على استقطاب أفضل العناصر المواطنة ذات الخبرة والكفاءة في هذا المجال. وهناك مشروع دراسة لإنشاء مركز تدريبي على مستوى الدولة يمنح شهادة علمية معتمدة لترخيص مفتش جمركي.

وتقدم دولة الإمارات اليوم مساهمات كبيرة في مجال تطبيق المبادرات والبرامج والخطط التي تتبناها منظمة الجمارك العالمية انطلاقاً من ريادتها في تطوير العمل الجمركي وتبوأها للمراكز الأولى عالمياً في العديد من المؤشرات الجمركية والتجارية والاقتصادية العالمية، كما برزت قدرتها على تنظيم واستضافة الفعاليات الجمركية الكبرى على مستوى العالم، ويعكس هذا الحدث التاريخي الدور الفاعل لدولة الإمارات في منظومة الجمارك الدولية والإقليمية ومساهمتها الكبيرة في حركة التجارة العالمية باعتبارها من أهم المراكز التجارية والجمركية في المنطقة والعالم.

كما تستعد الإدارات الجمركية المحلية لمعرض اكسبو 2020، بالعمل على توفير أفضل الخدمات الجمركية للمشاركين في المعرض لضمان أعلى مستويات السرعة والجودة في تقديم التسهيلات الجمركية لتمكين المشاركين من تحقيق أقصى الفوائد من مشاركتهم في المعرض.

واليوم تتضافر الجهود لتوحيد الرؤى حول إستراتيجيات تطوير العمل الجمركي في دولة الإمارات، وتطوير التنسيق والتعاون في المجال الجمركي على المستويين الاتحادي والمحلي لمواجهة التحديات التي فرضتها الاضطرابات الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة من جهة وتراجع معدلات التجارة العالمية من جهة أخرى، وتؤكد الرؤية الجديدة للهيئة خلال الفترة 2017 – 2021 على الريادة في العمل الجمركي لدعم أمن المجتمع وبناء اقتصاد تنافسي، بينما تتلخص الرسالة في وضع السياسات والتشريعات الجمركية والرقابة والتفتيش على تنفيذها وتعزيز التعاون الدولي بما يحقق تجارة آمنة ميسرة، وتتضمن الخطة الإستراتيجية الجديدة تتضمن خمسة أهداف رئيسة، هي تعزيز منظومة المخاطر الجمركية والتفتيش الجمركي، وتطوير العمل الجمركي في الدولة، وتعزيز العلاقات الجمركية مع الدول والمنظمات الدولية، إضافة إلى ضمان تقديم الخدمات الإدارية كافة وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

تتولى الهيئة الاتحادية للجمارك رسم السياسات الجمركية ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المرتبطة بالعمل الجمركي

قامت الهيئة بتطوير أنظمتها المتنوعة في حماية منافذ الدولة المختلفة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

ما بين الإبـداع والتقليـد
ماذا تعرف عن حقـــوق

الملكية الفكرية؟

تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل ونتاج فكر الإنسان من اختراعات ونماذج صناعية ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات ورموز وأسماء وصور مستخدمة في التجارة. وهي محمية قانونًا بحقوق كالبراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية، ويرمي نظام الملكية الفكرية كما ورد في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، وإتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار

الملكية

الفكرية ليست وليدة العصر الراهن إنما تمتد بجذورها إلى عام 1474 حين أصدرت مدينة البندقية الايطالية قانون ينظم حماية الاختراعات ونص على منح حق استئثاري للمخترع، أما نظام حق المؤلف فيرجع إلى اختراع الحروف المطبعية والمنفصلة والآلة الطابعة على يد يوهانس غوتنبرغ عام 1440.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، رأت عدة بلدان ضرورة وضع قوانين تنظم الملكية الفكرية، وتم التوقيع على معاهدتين تعتبران الأساس الدولي لنظام الملكية الفكرية هما: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 1883 واتفاقية برن 1886 لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

لا تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكية الأخرى، فهي تمكن مالك الحق من الاستفادة بشتى الطرق من عمله الذي كان مجرد فكرة تطورت وتجسدت في صورة منتج أو خدمة. ويحق للمالك منع الآخرين من التعامل في ملكه دون الحصول على إذن مسبق منه. كما يحق له مقاضاتهم في حالة التعدي على حقوقه والمطالبة بوقف التعدي أو وقف استمراره والتعويض عما أصابه من ضرر.

وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما:

الملكية الصناعية : وتشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية.

وحق المؤلف : ويشمل المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية. وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم، وحقوق منتجي التسجيلات

الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم، وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتلفزيون.
امتهنت شركات كثيرة حول العالم تقليد أو تزوير المنتجات والخدمات للالتفاف على حقوق الملكية والاستفادة من شهرة المنتج الأصلي، إذ يشابه المنتج المقلد المنتج الأصلي بشكل كبير، بحيث يتم تبديل حرف من الاسم أو تعديل جزء معين من المنتج، دون أخذ إذن من صاحب المنتج أو الشركة المنتجة له، وهذا غير مخالف لحقوق الملكية الفكرية.
الجدير بالذكر أن هناك فرق بين التقليد والتزوير، فتزوير العلامة التجارية هو نقل كامل ومطابق للأصل أو نقل الأجزاء الرئيسية منها مما يجعل العلامة المزورة مطابقة للعلامة الأصلية إلى حد كبير، وهذا مخالف للقانون ويتم رفع دعاوى قضائية وإنزال العقوبة بحقه. أما تقليد العلامة التجارية فهو اصطناع علامة تماثل في مجملها العلامة الأصلية تماثلاً من شأنه أن يضلل الجمهور بخصوص مصدر البضاعة التي تميزها العلامة.

أهمية الملكية الفكرية في الاقتصاد

بسبب التطور الهائل الذي يشهده العالم على صعيد الإنتاج في شتى التخصصات والمجالات، وضع هذا عبئًا على قدرة الأنظمة المحلية والدولية بخصوص إدارة حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وتكريسها لخدمة المجتمع بفاعلية. فمن شأن وجود نظام يحمي حقوق الملكية الفكرية، أن يعزز النشاط التجاري، ويستقطب الشركات العالمية العاملة والمستثمرة إلى الأسواق المحلية، بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، ويزيد الدخل القومي.
ويُذكر أن العالم يخسر مليارات الدولارات سنويًا بسبب انتهاكات حقوق الملكية الفكرية منها 3 مليارات دولار على الصعيد العربي في العام 2009 وهذه الانتهاكات تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسهم في تراجع المنتج الفكري والإبداعي.
وقد أظهرت دراسات أجرتها غرفة التجارة الدولية في العام 2011 في مجال حقوق الملكية الفكرية أن 205 مليون وظيفة شرعية تتعرض للتهديد كل عام نتيجة فقدان ثقافة حماية حقوق الملكية وأكدت الدراسة على أن حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عالميًا عن قضايا التقليد والقرصنة ستصل إلى 1.7 تريليون دولار. ومن شأن العمل على تخفيض معدل القرصنة في جميع أنحاء العالم بنسبة 10% في غضون أربع سنوات أن يخلق 142 مليار دولار داخل أنشطة

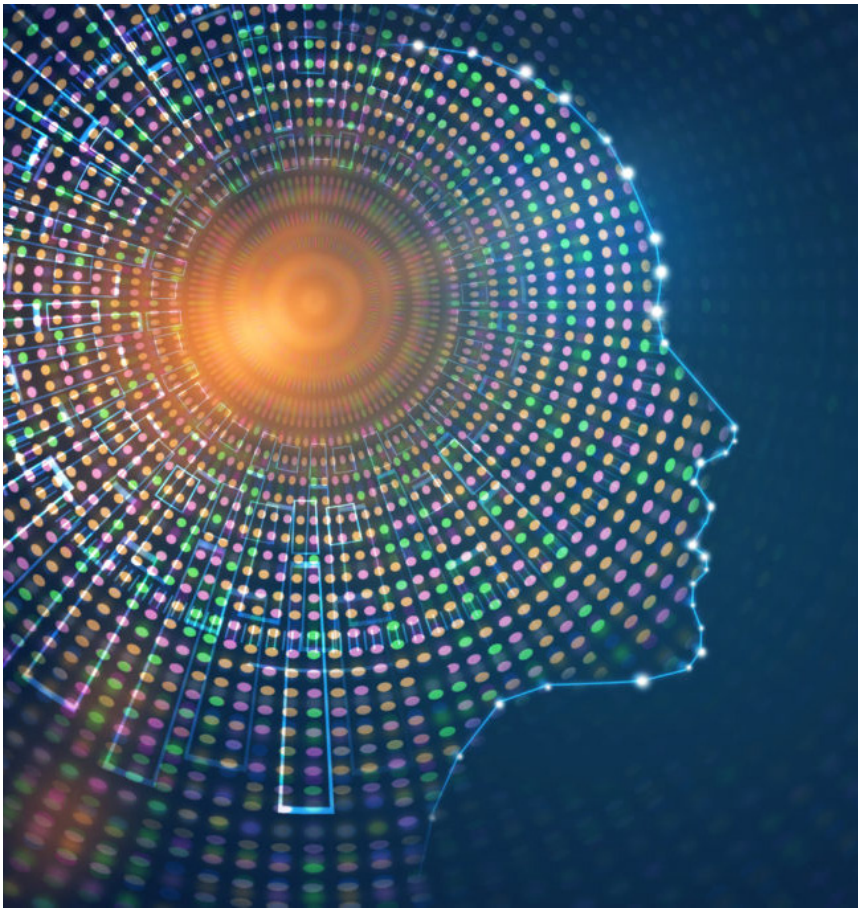

اقتصادية جديدة إلى جانب خلق نصف مليون وظيفة جديدة حول العالم.
قضية حقوق الملكية الفكرية لا تزال محل خلاف بين أكبر دولتين على مستوى العالم، إذ اشتكت الولايات المتحدة من فشل بكين في حماية براءات الاختراعات. ففي بعض الحالات تفرض بكين على المؤسسات أن تشارك المعلومات مع شركاء صينيين محليين كنوع من الثمن الذي يجب تقديمه للاستثمار في السوق الصيني الضخم وإنشاء مشاريع فيه.
وقد وقع ترامب مؤخراً مذكرة تتضمن تعليمات بأن يفتح الممثل التجاري للولايات المتحدة، روبرت لايتهايزر، تحقيقًا للتأكد من السياسات التجارية الصينية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وقال لايتهايزر "سوف نحمي الملكيّة الفكريّة وبراءات الاختراع والعلامات التجاريّة والأسرار التجارية، وأي ملكية فكرية حيوية لأمننا وازدهارنا". وأضاف أن الولايات المتحدة لن تتسامح مجددًا مع "سرقة" بكين للأسرار الصناعية الأميركية.
يُذكر أن الشركات الأمريكية تعاني من السياسة التي تتبعها السلطات مع مشروعات الأعمال التكنولوجية الأمريكية منذ سنوات طويلة، إذ تجبر السلطات هذه الشركات، العاملة في قطاع التكنولوجيا منها، على عقد شراكات مع أطراف صينية حتى يتسنى العمل في الصين. وذكر مايرون بريلليانت، نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية، إن "لا يقل أهمية عن ذلك أن الصين لابد أن تنهي ممارسات إجبار الشركات الأمريكية على نقل التكنولوجيا إليها وأن تعمل على حماية حقوق الملكية الفكرية للأجانب".
أخيرًا، فإن نتاج الفكر والإبداع وحمايته عن طريق الملكية الفكرية يعد إحدى أهم ركائز الاقتصاد المعاصر والجديد، فلا يقوم اقتصاد بدون هذه الركيزة المهمة، والاستثمارات الأجنبية لا تنجذب إلى بلد لا تملك حقوق الملكية الفكرية.

205
مليون وظيفة شرعية تتعرض للتهديد كل عام نتيجة فقدان ثقافة حماية حقوق الملكية

1.7
تريليون دولار حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن قضايا التقليد والقرصنة

اتفاقية كيوتو... و تبسيط الإجراءات والممارسات الجمركية

تُعدّ اتفاقية كيوتو المعدلة الاتفاقية الجمركية الرئيسة لتيسير التجارة، وأعدت منظمة الجمارك العالمية هذه الاتفاقية التي دخلت حيّز النفاذ في 3 فبراير 2006م، وهي نسخة محدّثة معدلة للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) التي أُقرت في 1974-1973م.

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، المرسوم الاتحادي رقم 33 لسنة 2010 بشأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (متن الاتفاقية والملحق العام والملحق A) بعد التصديق عليه من أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات. وكلف المرسوم في مادته الثانية رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للجمارك باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية الانضمام للاتفاقية وتنفيذها.

وتهدف اتفاقية كيوتو المعدلة إلى تيسير التجارة عبر توحيد الإجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها، حيث توفر المعايير والممارسات المُعتمدة للإجراءات والأساليب الجمركية الحديثة.

ويشترط على أي بلد يرغب أن يكون طرفاً متعاقداً في الاتفاقية، الموافقة على نص الاتفاقية وملحقها العام الذيْن يُعدّان ملزميْن، حيث يُلزم الملحق العام للاتفاقية الأطراف المتعاقدة بالانصياع للمبادىء الرئيسة التالية:

- الشفافية والتنبؤ بالإجراءات الجمركية.
- توحيد وتبسيط إجراءات اقرارات السلع والمستندات المؤيدة.
- الإجراءات المبسّطة للأشخاص المعتمدين.
- الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات.
- رقابة جمركية أقل ضماناً للتقيد باللوائح.
- استخدام إدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة.
- التدخلات المنسقة مع الوكالات الحدودية الأخرى.
- الشراكة مع التجارة.

يعتبر الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية هو مستودع الاتفاقية، ويتعيّن على البلدان أن تُودع صك الانضمام للاتفاقية أو المصادقة عليها لدى أمين عام المجلس.

تدير الاتفاقية اللجنةُ الإدارية لاتفاقية كيوتو المعدلة المؤلفة من أعضاء من الأطراف المتعاقدة، ويحقُّ لهذه الأطراف التصويت ويحضرالأطراف الآخرين كافة بصفة مراقبين.

ويذكر أن اللجنة الإدارية لاتتمتع بسلطة إنفاذ أو تسوية نزاع في الحالات التي لا ينصاع فيها طرف متعاقد للمعايير الواردة في بالاتفاقية.كما يتعيّن على البلدان التي تنضم للاتفاقية أن تنتظر ثلاث سنوات قبل تنفيذ معاييرها، وخمس سنوات قبل تنفيذ المعايير الانتقالية الواردة في الملحق العام أو أي ملاحق أخرى محددة توافق عليها.

- وتدعم منظمة الجمارك العالمية تنفيذ الاتفاقية من خلال زيادة الوعي والتدريب ومبادرات بناء القدرات.

تعد اتفاقية كيوتو من أهم الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية في مجال العمل الجمركي الدولي

التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتطبيق نفس المعايير يرفع درجة كفاءة الإجراءات الجمركية، ويوفر الوقت أثناء عمليات التخليص الجمركي

تطبيق المعايير الخاصة للمستوردين وتصنيفهم وفق إدارة المخاطر يسهل على الإدارة الجمركية إيجاد سبل التعامل المناسبة مع هذه الشريحة

طاهر شامبيه المحمداني...

التخليص الجمركي ركن أساسي في التجارة الدولية

تعد شركات الشحن والتخليص الجمركي الساعد الأيمن للمصدرين والمستوردين، لأن عملية التخليص الجمركي تكون آخر خطوة في عملية التصدير كذلك آخر خطوة في عملية الاستيراد، وتشكل عملية التخليص الجمركي ركناً أساسياً في تنامي وازدهار المبادلات التجارية الدولية، ومع أنه يمكن للمستورد أو المصدر القيام بإجراءات التخليص الجمركي الخاصة ببضائعه بنفسه دون اللجوء إلى وكيل التخليص الجمركي، ولكن خبراء التخليص الجمركي لا ينصحون أبداً بهذا، لأن عدم الخبرة بأعمال التخليص الجمركي ستؤدي إلى تعطيل الكثير من الأمور، مما يزيد من تكاليف إيجار أرصفة الموانئ وأيضاً مصاريف التخزين، ولذلك ينصح دائماً بالتعاقد مع مكتب تخليص جمركي مختص في هذه الأعمال لإنهائها في أسرع وقت وتخفيض التكاليف.

التقت مجلة نوافذ جمركية مع المخلص الجمركي طاهر شامبيه المحمداني الذي يملك خبرة واسعة في هذا المجال حيث تقدم شركتهم خدمات الملاحة وقد تحدث بداية عن المهارات الخاصة التي يجب أن يتمتع بها المخلص الجمركي مؤكداً على مهارات التواصل الجيد والسيطرة والقيادة، إلى جانب القدرة على الإبداع وإيجاد الحلول، و الالتزام الشديد ومهارات التحفيز مع العمل بجد وصبر وتحمل ضغوطات العمل.

ويؤكد بالقول أنه إلى جانب كل ما سبق لابد أن يتمتع المخلص الجمركي بأخلاقيات الإخلاص والتفاني في العمل والحيوية.

ويتحدث شامبيه عن التحديات التي تواجههم في العمل قائلاً: التحديات لابد منها في كل عمل، لكن بالإصرار والعزيمة يمكن مواجهتها ومن هذه التحديات عدم وجود خبرة كافية لبعض الأشخاص مما يؤدي لعدم إنجاز العمل بالطريقة المثلى وعدم وجود الإمكانيات الكافية التي تساعدنا على ممارسة العمل بالشكل المطلوب.

ويوضح عن صعوبات العمل حسب طبيعية المنافذ والبضائع والشركات قائلاً: "نعم . المنافذ، الصادرات والواردات والتي تعد أهم جهات الفحص على البضائع قبل الإفراج عنها.

الصعوبات الداخلية : النقل وعدم وجود أسطول نقل بري كافي، والزيادة غير المبررة في أسعار النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات وعدم التزام السائقين بالقواعد والقوانين وعدم وجود آي رقابة على السائقين وشركاتهم.

الصعوبات الخارجية: موانئ غير مؤهلة لتلقي الشحنات

"الاعتماد على مخلص جمركي متمرس من شأنه أن يقلل من التكاليف، وإنهاء الأعمال بسرعة، ولا يُنصح صاحب البضائع بالقيام بعملية التخليص الجمركي بنفسه إلا إن كان متمرساً في ذلك العمل"

المصدرة إليها، طرق غير ممهدة أو مأمونة لنقل البضائع، عدم الإلمام بقوانين الدول المُصدّرة إليها المنتجات، فرض رسوم إضافية من بعض الدول على السيارات والحاويات الصادرة .

وعن أهمية عمل المخلص الجمركي للشركات والأعمال يقول:" يعد التخليص الجمركي أحد الخطوات الأساسية في مجال التجارة الدولية (الاستيراد و التصدير) و هو عبارة عن إجراءات يقوم بها المخلص الجمركي بغرض تسهيل عبور البضائع من خلال المنافذ الجمركية ثم دخولها إلى البلاد، ويمضى المخلص الجمركي في الإجراءات بتفويض من مالك البضائع يقوم بموجبه بتقديم المستندات الخاصة بالبضائع للجهات الجمركية المختصة والتوقيع عليها حتى خروجها من المنفذ الجمركي وإيصالها للجهة المحددة.

الإجراءات التي تتم بها عملية التخليص الجمركي :

تعمل شركات التخليص الجمركي على القيام ببعض الإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي عن البضائع، ولا تختلف هذه الإجراءات كثيراً بين حالتي الاستيراد والتصدير، ولكنها ضرورية جداً في الحالتين ولا يمكن غض النظر عن أي منها.

عند البدء في إجراءات التخليص الجمركي تأتي أهمية التعاقد مع إحدى شركات التخليص الجمركي لاستغلال خبرتهم في مواجهة المشكلات التي تواجه الإفراج الجمركي عن الشحنات لتقليل الوقت وتوفير الكثير من التكاليف، ويمكن اختصار خطوات عملية التخليص الجمركي بالآتي:

- وصول الحاوية او ناقلة الحاويات إلي الميناء ثم البدء بتفريغ الحاويات ويستغرق ذلك من يوم إلي يومي عمل.
- يقوم المخلص بسحب إذن التسليم من الوكيل الملاحي .
- يقوم المخلص بتقديم نموذج إقرار القيمة الجمركية بناءً علي الفواتير المقدمة.
- تقوم سلطات الجمارك بإرسال مندوب للكشف على السلعة وتثمينها.
- في حالة احتاجت السلعة إلى موافقة جهات العرض يقوم مندوب من الجمارك بأخذ عينة وإرسالها لجهة العرض.
- يقوم المخلص بدفع الضريبة الجمركية ومصاريف العرض إن وجدت.
- يقوم المخلص بالتعاقد مع شركة نقل داخلي وتحمل الشحنة ثم تمر عبر أشعة الكشف ثم تخرج من الميناء.

من المفيد أن تعلم..!!

ينصح الزوار القادمين إلى دولة الإمارات بتوخي الحذر بالنسبة للأدوية التي يتم جلبها من بلدانهم، فقد تحتوي بعض تلك الأدوية على مواد محظورة في دولة الإمارات ويعاقب حاملوها بالحبس. لذا لابد من إبراز الوصفة الطبية للأدوية التي يتم إدخالها إلى دولة الإمارات والتأكد من أن كمية الأقراص تناسب المدة المقررة للإقامة داخل الدولة، كما ينصح القادمون إلى دولة الإمارات أيضا بالحصول على شهادة من السفارات المعنية. وتتعامل دولة الإمارات بصرامة مع القضايا المتعلقة بالمواد المخدرة سواء كانت أدوية خاضعة للرقابة، أو عقاقير منشطة، وتصنّف بعض الأعشاب والمنتجات الطبيعية كالتبغ، والخشخاش، وبذور/ مسحوق الأفيون، وأوراق التنبول، كمواد تخضع للرقابة في دولة الإمارات، وتعتبر حيازتها أمراً غير قانوني. كذلك يتطلب إدخال كمية كبيرة من الأدوية (التي تحتوي على مواد محظورة) إلى دولة الإمارات الحصول على إذن مسبق من وزارة الصحة ووقاية المجتمع. وتفرض الدولة أقصى العقوبات على حيازة المخدرات وتداولها والإتجار بها، وكذلك عند إثبات وجود بقايا مخدرات في مجرى الدم حتى وإن كانت بكميات قليلة.

ولابد من الإشارة إلى أنه يمكن للمرضى إصدار إذن استيراد أدوية للاستخدام الشخصي، ووفقاً لموقع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، يمكن للمرضى في دولة الإمارات التقدم بطلب للحصول على إذن لاستيراد أدوية من خارج الدولة للاستخدام الشخصي بحيث لا تزيد الكمية المطلوب استيرادها عن حاجة الفرد لمدة ثلاثة أشهر بما يتعلق بالأدوية الغير مراقبة، وكمية تكفي للاستخدام لمدة شهر واحد فقط بما يتعلق بالأدوية المراقبة وشبه المراقبة.

كيف تساعد دولة الإمارات رواد الأعمال على المضي قدماً ؟

عندما يتعلق الأمر ببدء عمل تجاري، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أفضل الدول في العالم، وذلك لأن الحكومة عملت بجد من أجل تهيئة بيئة جذابة للاستثمار تتمثل في المناطق الحرة والتوفيق بين الأعمال التجارية وتمكين دور المرأة، فهناك فرصة لكل رائد أعمال مبتدئ.

1. دعم الأعمال المستمر:

بداية الحياة العملية للعديد من رواد الأعمال الناشئين، تكون بمثابة مغامرة يقوم بها لأول مرة، فبعد التوصل إلى فكرة المشروع، ستكون بحاجة إلى معرفة كيفية كتابة خطط العمل وماهي الطريقة المناسبة لتسويق الخدمات، والعمل على الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة، وأن يكون على دراية بسيطة بالأمور القانونية والمحاسبية والضريبية.

قليل من رواد الأعمال المبتدأين لهم المعرفة المسبقة في تلك المجالات، وحتى بعضهم يملك المال الكافي لتوظيف أشخاص مهنيون للقيام بتلك المهام، وفي حالة عدم توفر الدعم المناسب فحتماً ستكون هناك مشكلة.

كيف توفر دولة الإمارات العربية المتحدة دعمًا تجاريًا مستمرًا؟

هناك العديد من الهيئات والجهات الحكومية والمبادرات التي تقدم المشورة والتوجيه لرواد الأعمال الناشئين، فضلاً عن الدعم الفني والتسويقي. وهذا ما يسهل في عملية الوصول للمساعدة التي تحتاجها من مصدر واحد ومتخصص.

وفي حال قمت بتأسيس عملك في منطقة من المناطق الحرة، سيقوم المختصون بالمنطقة الحرة التي اخترتها بتوفير عدد لا يحصى من الخدمات التي تدلك على الطريق في اتباع اللوائح الحكومية وطريقة توظيف فريق عملك وبعض تلك المناطق يساعدك أيضاً في اختيار الاسم والعلامة التجارية للشركة. كما تقدم العديد من المناطق الحرة أيضاً مفهوم "الشباك الواحد" ؛ بمعنى تخليص جميع الموافقات والأوراق مع الدوائر الحكومية الأخرى دون الحاجة إلى زيارتها مما يوفر لك الكثير من الوقت والمجهود.

تصنف هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية "راكز" ضمن أفضل المدن العالمية المستقبلية صغيرة ومتوسطة الحجم من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر

2. فرص التواصل

الوصول والتفاعل مع مجتمع الأعمال الموجود داخل دولة الإمارات يعتبر جزءاً حيوياً لرجل الأعمال الناشئ الذي يتطلع إلى بناء علامة تجارية معروفة، وبدونها ستصبح عملية

التسويق والترويج لمنتجاتك او خدماتك أمراً معقداً.

كيف توفر دولة الإمارات العربية المتحدة الفرصة للتواصل؟

هناك العديد من المؤسسات التي يمكنها مساعدة رواد الأعمال والشركات الناشئة مع الشركاء الإستراتيجيين المقيمين في الإمارات من خلال التوفيق بين الأعمال. مجتمع الأعمال الإماراتي يحظى بتواجد مكثف على شبكات التواصل مثل Eventbrite و Facebook و LinkedIn و Meet-up.com و Twitter، وغالبًا ما تجتمع هذه المجموعات التجارية بانتظام بعيداً عن الشبكة العنكبوتية، وغالباً ما ستجد مراكز أعمال ذات الصلة بقطاع أعمالك، وبالنسبة لغير مواطني دولة الإمارات، هناك أيضًا اجتماعات أعمال خاصة ببلد رجل الأعمال الأصلي.

وبفضل التعاون الاقتصادي الموجود بين الإمارات والشركات الأجنبية من مختلف أنحاء العالم، فستكون هناك فرصة لحضور الندوات وورش العمل واللقاءات الودية. ولا تغفل بناء روابط أعمال صحية، والعمل على اكتساب احترام الجميع.

3. خفض التكاليف

يمكن أن تكون رسوم إنشاء شركة جديدة مبالغ فيها؛ فهناك تكلفة تسجيل الأعمال التجارية وفتح حساب مصرفي للشركات، وتأسيس مقر الشركة، وتكنولوجيا المعلومات، والتأمين، وتصاريح العمل وغيرها، وأية مساعدة يمكن أن تحصل عليها في بداية مشوارك التجاري يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً.

كيف تساعد الإمارات في إبقاء تكاليف الأعمال الجديدة منخفضة ؟

تعلن حكومة الإمارات العربية المتحدة مراراً عن مبادرات وقرارات جديدة لتخفيض تكلفة بدء المشاريع التجارية/ وغالبًا ما تقدم المناطق الحرة عروضاً ترويجية لمساعدة الشركات الناشئة على خفض التكاليف، فهناك بعض المناطق الحرة تقدم حزم تأسيس الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وحتى الخريجين الجدد، إضافة إلى الدعم المستمر وتبسيط الإجراءات للحصول على التأشيرات والإقامة.

4. تمكين سيدات الأعمال

تشير الأرقام الصادرة عن مؤسسة Unilever Foundry إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم يشكلن ما نسبته 17% فقط من أصحاب الشركات الناشئة الجديدة، والأمر متشابه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فعندما نشرت دبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقريرها بعنوان "حالة الاستثمارات الرقمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2013 - 2018" ، حلل التقرير 1423 استثماراً إقليمياً بين الشركات الناشئة في جميع أنحاء المنطقة ووجد أن 14% فقط من هذه الشركات كان تأسيسها على يد النساء.

كيف تدعم الإمارات نجاح المرأة في الأعمال التجارية؟

الأمر يتطور طوال الوقت، وفي الإمارات العربية المتحدة

كان هناك تغييراً كثيراً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. لقد أكدت حكومة الإمارات على المساواة بين الجنسين في القوى العاملة كأحد أهداف التنمية المستدامة ، حتى أصبحت النساء الآن تقدن نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة.

ولم تقف المناطق الحرة مكتوفة الأيدي جراء هذه القضية، بل قد طّور بعضها حزم أعمال مخصصة للنساء، كالتي استحدثت مؤخراً في هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية "راكز"

5. الاستقرار والإقامة:

واحدة من الأسباب التي تعوق رواد الأعمال الجدد من إنشاء شركاتهم، تأمين التأشيرات وتصاريح العمل والتي تمثل مصدر قلق كبير.

كيف تبقي دولة الإمارات العربية المتحدة الإقامة بسيطة؟

تعمل المحلات التجارية في المنطقة الحرة (OSS) على تبسيط عملية العيش والعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن الحصول على التأشيرات وتصاريح العمل من خلال مراكز OSS التابعة لسلطة المنطقة الحرة ، مما يجعل الأمور أكثر بساطة.

والإقامة طويلة الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة مفتوحة الآن لعدد كبير من الناس أكثر من أي وقت مضى ، وذلك بعد تطبيق نظام التأشيرات الجديد المطبق في عام 2019. ويشمل هذا تأشيرات 5 و 10 سنوات لرجال الأعمال والمستثمرين والمواهب المتخصصة مثل الأطباء والعلماء والمبدعين في مجالات الثقافة والفن والطلاب المتفوقين الذين يستوفون متطلبات الهيئة.

تأسيس شركتك في "راكز" سهل للغاية وما عليك سوى

1. **تحديد باقة الأعمال المناسبة باختيار الكيان القانوني ونوع الرخصة والمنشأة**
2. **تقديم نموذج الطلب والمستندات الخاصة بك**
3. **دفع الرسوم واستلام رخصة الأعمال**

سنغافورة

من آسيا إلى العالم .. أيقونة اقتصادية فريدة

تعد واحدة من أصغر دول العالم بمساحة 719 كيلومتراً مربعاً فقط، إلا أن سنغافورة تمكنت من حجز مواقع متقدمة بين أكبر الاقتصاديات العالمية، ساعدها موقعها الإستراتيجي وميناءها الطبيعي الذي يقع عند مضيق ملقا ويربط أكثر من 600 منفذاً بحرياً في 120 دولة، ويمر عبره قرابة 40% من التجارة البحرية العالمية، كما ساعدها موقعها الإستراتيجي لتكون مقراً لأكثر من 37000 شركة عالمية، تقع في وسط سوق مالية كبيرة تبلغ أربعة مليارات شخص في دائرة نص قطرها رحلة طيران مدتها سبع ساعات، لتصبح بذلك مركزاً تجارياً ومالياً إقليمياً وعالمياً ذي سمعة طيبة، وواحدة من أسهل الأماكن في العالم لممارسة الأعمال، لتعتبر بمثابة بوابة العالم إلى آسيا.

تلعب سنغافورة دوراً محورياً كمركز تجاري في قلب آسيا وكمركز عالمي للأعمال يتميز بالبنية التحتية المتطورة والاستقرار السياسي وسياسات العمل المفتوحة والقوى العاملة الماهرة، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية واحترام حقوق الملكية الفكرية، مما جعل منها رابع أهم مركز مالي في العالم، ومدينة عالمية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي.

حجم التبادل بين الإمارات وسنغافورة:

تشهد العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وسنغافورة تطورات ملحوظة، في ظل اهتمام الكثير من الشركات الإماراتية الكبرى بالاستثمار في سنغافورة والتوسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ آسيا، كما تعد الإمارات بوابة للكثير من الشركات السنغافورية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط. ورغم تباطؤ الاقتصاد العالمي العام الماضي إلا ان حجم التبادل التجاري بين الإمارات العربية وسنغافورة ثابت معدل 45 مليار درهم إماراتي. وتشمل أوجه التعاون بين البلدين الكثير من مجالات التجارة والصناعة والاستثمار، والتنمية المستدامة والطاقة، والتعليم وتنمية الموارد البشرية والتعاون في مجال الدفاع والأمن.

وتتنوع الاستثمارات الإماراتية في سنغافورة بين مشروعات في قطاعات النفط والموانئ والاتصالات والاستثمارات العقارية والصناعات الإلكترونية والإعلام وتجارة التجزئة والخدمات اللوجستية والمصرفية والتكنولوجيا المتطورة، كما تزايد حجم النشاط التجاري بين الإمارات وسنغافورة في مختلف القطاعات كقطاع الإنشاءات والغاز والنفط والتسهيلات الإدارية والخدمات والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات واللوجستيات والعقارات.

مجلس الأعمال الإماراتي السنغافوري:

مؤخراً، تم إنشاء مجلس الأعمال الإماراتي السنغافوري للعمل على تمّكين الشركات ومجتمع الأعمال في كل من الإمارات وسنغافورة من الاستفادة من علاقات الاتصال والخدمات اللوجستية بين البلدين والتي تسهم في استكشاف الفرص التجارية والاستثمارية الواعدة، إضافة إلى العمل على تنسيق الجهود المشتركة للتعرف على مجالات التعاون في القطاعات التنموية المهمة مثل الصناعة والطاقة والمصارف والخدمات المالية والبناء والتعليم والغذاء والكهرباء وقطاع التجارة والخدمات العامة والسياحة والقطاع الصحي.

مجلس الأعمال الإماراتي السنغافوري يهدف إلى تسهيل عمليات تبادل المعلومات والتقارير الاقتصادية والاستثمارية وتسليط الضوء على مناخات ومزايا الاستثمار، ونظم وأطر تأسيس الشراكات وإقامة المشاريع، وتنسيق زيارة الوفود التجارية وأصحاب الأعمال والمستثمرين، وتعريفهم بالفرص المتاحة للاستثمار

عوامل الجذب الاستثماري لسنغافورة:

عندما تفكر في الاستثمار في أي بلد فلا بد من مراعاة مدى الاستثمار، وهنا تبرز سنغافورة بتطورها وازدهارها اللافت عاماً بعد عام، وغالباً ما يشار إليها باسم سويسرا آسيا بسبب براعتها الاقتصادية، فالبلاد لديها معدلات معرفية مرتفعة بما يخص القراءة والكتابة إلى جانب ارتفاع معدلات الأمن مع انخفاض معدلات الجريمة والفساد والمخدرات فيها، وهذا يجعلها مكانًا مثاليًا لبدء الاستثمار حيث الثقة عالية بحتمية تحقيق عائدات مربحة للغاية،

وتوفر سنغافورة الكثير من الفرص للأشخاص الذين يتطلعون إلى الاستثمار بمايحتضنه اقتصادها من قطاعات متنوعة بما في ذلك الشحن والتمويل والسياحة والمستحضرات الصيدلانية، وغيرها. كما يمكن الاستفادة من شبكة اتفاقيات سنغافورة التجارية الواسعة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية والنظام الضريبي الجذاب والحماية السليمة للملكية الفكرية، ولذلك يعتبرها أصحاب الأعمال في جميع أنحاء العالم مكانًا مثاليًا لتنمية أعمالهم ويأخذونها كنقطة انطلاق للاستفادة من الأسواق الناشئة الأخرى في آسيا.

ومن مغريات الاستثمار الأخرى في سنغافورة تميزها ببيئة أعمال صديقة للمستثمرين حيث معدل الضريبة على الشركات منخفض إلى حد ما ومستوى

منخفض للفساد، مما جعلها موطناً ل 7000 من الشركات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، و3000 شركة من الهند والصين، إضافة إلى توافر الأيدي العاملة الماهرة. مع بنية تحتية متطورة وأكثر من 100 شركة طيران دولية تغطي جميع الوجهات المهمة حول العالم.

قربها من الصين:

على اعتبار الصين واحدة من الاقتصادات العظمى في العالم، لهذا تعتبر جغرافية سنغافورة من أكثر المغريات للمستثمرين لوقوعها بالقرب من الصين وارتباط البلدين بعلاقات تجارية قوية، ومع استمرار الصين في النمو سيساعد سنغافورة على النمو في نفس الوقت.

ازدهار القطاع العقاري:

يعتبر الاستثمار في قطاع العقارات بسنغافورة أحد أفضل الطرق لتحقيق أرباح جيدة، وقد شهد ازدهاراً لافتاً في الفترة الأخيرة، وهناك العديد من الأسباب التي تجعل العقارات في سنغافورة جذابة للغاية، حيث من السهل العثور على ما تبحث عنه وعملية شراء العقارات ميسرة مع مفاوضات مرنة بشأن الأسعار، وعليه فلاستثمار في هذا القطاع هو أحد أفضل الطرق لتحقيق أرباح جيدة.

توفر سنغافورة الكثير من الفرص للأشخاص الذين يتطلعون إلى الاستثمار بما يحتضنه اقتصادها من قطاعات متنوعة بما في ذلك الشحن والتمويل والسياحة والمستحضرات الصيدلانية، وغيرها

الاستيراد والتصدير في سنغافورة:

وفقاً لسمعة سنغافورة وبيئتها التنظيمية الصديقة للأعمال، فإن إجراءات الاستيراد والتصدير فيها بسيطة وفعّالة، ويمكن الحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة في وقت قصير وبكل يسر وسهولة.

أهم صادرات سنغافورة:

تحتل سنغافورة المرتبة الرابعة عشرة في قطاع التصدير حول العالم، وتبلغ حجم إيراداتها السنوية 316 مليار دولاراً، والواردات 259 مليار دولاراً، مما يمنحها الميزان التجاري الإيجابي بواقع 55.4 مليار دولار للعام 2018، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي 296 مليار دولار كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي لإجمالي 87900 دولار.

أبرز خمس سلع لصادرات سنغافورة:

البترول المكرر	الذهب	الألماس	النحاس المكرر	القصدير الخام
35.5	1.91	1.77	578	520
مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليون دولار	مليون دولار

أبرز خمس سلع لواردات سنغافورة:

البترول المكرر	البترول الخام	الذهب	الألماس	النحاس المكرر
31.5	15.1	2.22	1.73	1.07
مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار

سياحياً:

حان وقت المرح، فبعد إنتهاء الأعمال والاجتماعات، لا تحرم نفسك من متعة استكشاف جمال سنغافورة، فكما هي بلد تجارية وجاذبة للاستثمارات، فهي كذلك دولة سياحية من الطراز الأول تجمع بين الثقافات الصينية والهندية والماليزية مع لمسة من الذوق الأوربي.

تقدم سنغافورة تجربة مختلفة تماماً عن بقية دول جنوب شرق آسيا، فهي مدينة حديثة منظمة تنظيماً جيدا، والجميع فيها يتحدث الإنجليزية بطلاقة، ويمكن مقارنتها بمدن الولايات المتحدة والمدن الأوربية أكثر منها شبهاً بالدول الأسيوية.

وعلى الرغم من أن سنغافورة مدينة صغيرة إلى حد ما ، إلا أنها مقسمة إلى عدة مناطق تتمتع كل منها بأجواء وثقافة فريدة من نوعها ومختلفة للغاية. تبدو زيارة Little India وكأنها في الهند الحقيقية، في حين أن جزيرة Sentosa تجعلك تتساءل عما إذا كنت قد أتيت إلى كاليفورنيا ، كما أن المشي حول Gardens by the Bay و Marina Bay يشعرك وكأنك قد تخطيت الزمن إلى المستقبل.

وبما أنّ سنغافورة بلد يتألف من مدينة واحدة عملاقة يمكن استكشاف معالمها في مدة أقصاها ثلاثة أيام؛ ننصحكم بأن تخططوا لزيارة الوجهات السياحية الأخرى القريبة منها مثل فيتنام أو تايلند

أو ماليزيا، فهي لا تبعد أكثر من 22 كم عن مدينة جوهور بهرو الماليزية، وقرابة 4 أو 5 ساعات بالحافلة أو القطار عن العاصمة الماليزية كوالالمبور.

تأخذك هذه المدينة الساحرة في عالمين بآن واحد، حيث المتاجر الكبرى المتألقة في طريق أورشارد والفنادق التاريخية والجديدة على حد سواء ، قد تذكرك أكثر من هيوستن بتكساس أكثر من الشرق الذي لا ينسى. والسفر إلى سنغافورة يوفر لك تجربة غريبة ومتفردة في متاجر الحي الصيني، وكذلك معابد الهند الصغيرة والأسواق الليلية في المدينة.

هنا وهناك في كل مكان

يمكن أن يستغرق التجوّل حول سنغافورة بضع دقائق وذلك بفضل أحد أكثر أنظمة النقل العام كفاءة وانتشاراً في العالم. لن تبذل الكثير من العناء أو الوقت حين البحث عن الفطور الهندي المميز ومن ثم زيارة المعابد في الحي الصيني قبل الغداء، فأنت ستكون هناك في لمح البصر باستخدام نظام مترو الانفاق المتلألئ، وعليه لابد لك من التوقف عند خليج مارينا وزيارة مركز تسوق في طريقك.

تعد سنغافورة مدينة آمنة للغاية حيث أن معدلات الجريمة فيها تعد من أدنى المعدلات العالمية، لذا فهي صديقة للسياح وهناك العديد من اللغات التي يتم التحدث بها سكان وزوار المدينة الدولية، لكن الجانب السلبي هو أن سنغافورة أغلى من الدول المجاورة لها في جنوب شرق آسيا. ويمكن مقارنتها بأوروبا وأستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

الطيران

هناك رحلات مباشرة يومياً بين المطارات الإماراتية المتعددة وبين سنغافورة، وتستغرق الرحلة قرابة ال 7 ساعات ونصف الساعة، وكذلك هناك العديد من الرحلات الغير مباشرة تربط بين البلدين.

التنقل:

التنقل في سنغافورة مريح للغاية ولا يمثل مشكلة كبيرة، تنطلق الحافلات والقطارات عبر مترو الأنفاق في جميع أنحاء المدينة.

أفضل أماكن الزيارة:

يمكن زيارة سنغافورة طوال أيام السنة ولكن أنسبها في يناير - فبراير ، يونيو - يوليو ، وسبتمبر - أكتوبر.

الإقامة:

تحتضن سنغافورة بعضاً من أفضل الفنادق وفنادق البوتيك في العالم بجودة ومعايير عالية جدًا. فهي مدينة السياحة والأعمال التجارية والمؤتمرات العالمية، لذلك يجب عليك التفكير في حجز فندقك في سنغافورة مسبقاً، فالفنادق الأكثر شعبية تميل إلى أن تكون محجوزة بالكامل خاصة خلال مواسم الذروة.

اللغة:

اللغات الرسمية الأربع في سنغافورة: الإنجليزية والصينية والماليزية والتاميلية.

اللغة الإنجليزية هي الأكثر شعبية ورسمية لمؤسسات الدولة حيث يجيد حوالي 80% من سكان سنغافورة اللغة الإنجليزية.

منصة المشغل الاقتصادي ..

تواكب تطورات الثورة الصناعية الرابعة

وافقت منظمة الجمارك العالمية على مبادرة جمارك دبي بتأسيس منصة عالمية تضم أفضل الممارسات واتفاقيات الاعتراف المتبادل لأعضاء برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، في خطوة تعكس سمعة دولة الإمارات الدولية ومكانتها الرائدة في تقديم خدمات جمركية مبتكرة، حيث ستقود جمارك دبي زمام العمل في تسهيل تبادل البيانات الآمنة بين منظمة الجمارك العالمية وإدارات الجمارك الأعضاء فيها بما يسهم في التحسين المستمر للمشغل الاقتصادي على مستوى العالم من خلال الابتكار المدعم بالبيانات.

جاء ذلك خلال مشاركة جمارك دبي في الاجتماع الدوري لمجموعة عمل «SAFE»، والتي عقدت في المقر الرئيسي لمنظمة الجمارك العالمية بمدينة بروكسل ببلجيكا شهر أكتوبر الماضي.

وتم اختيار جمارك دبي لتطوير هذه المنصة التي تواكب تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لريادتها في الابتكار الجمركي، حيث حازت الدائرة العديد من الجوائز في هذا المجال، كان آخرها حصولها على تصنيف مؤسسة رائدة (Leader) في الابتكار من المعهد العالمي للابتكار (GInI) في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم المؤسسات (CInOrg).

وقال أحمد محبوب مصبح المدير العام لجمارك دبي: «نشعر بالفخر لاختيار جمارك دبي لتطوير منصة عالمية تُعنى ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الذي يمثل مستقبل التجارة العالمية، وفق رؤية الدائرة الخاصة بالمشغل الاقتصادي المعتمد 2.0، بما يحقق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتعزيز موقع دبي وريادتها العالمية، مشيراً إلى أن جمارك دبي أدت دوراً رئيسياً في تطبيق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في دولة الإمارات، تحت مظلة الهيئة الاتحادية للجمارك، فضلاً عن دورها الريادي في تطبيق أحدث الأنظمة والبرامج المتعلقة بعمليات التخليص الجمركي والتفتيش والمعاينة، وأثبتت تجربة جمارك دبي بالفعل نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وفق إطار ومعايير أمن وتيسير سلسلة الإمداد في التجارة الدولية (SAFE)، وبلغ عدد الشركات الأعضاء في البرنامج حالياً 70 شركة.

وأظهرت إحصاءات حديثة لجمارك دبي أن عدد المعاملات الجمركية التي تمت عن طريق البرنامج سجلت 5.6 ملايين معاملة مستحوذة على نسبة 43% من إجمالي عدد المعاملات، والتي سجلت 13 مليون معاملة في العام 2019 الماضي.

و قالت إيمان بدر السويدي مدير إدارة القيمة الجمركية مدير برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في جمارك دبي: إن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد يمثل أحدث حلقة في سلسلة الأنظمة والبرامج التي يتبناها قطاع الجمارك في دولة الإمارات، كما يمثل البرنامج أحد متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، التي صادقت عليها دولة الإمارات، كأول دولة عربية تصادق على هذه الاتفاقية، مشيرة إلى أهمية التعاون بين دوائر الجمارك والقطاع الخاص في تعزيز تيسير التجارة الخارجية، وسرعة الإفصاح عن البضائع المسموح بها، في إطار مصفوفة من الحوافز وفوائد التسهيل.

جمارك رأس الخيمة تفتتح جهاز فحص الحاويات الجديد

افتتح سعادة الدكتور محمد عبد الله المحرزي، مدير عام دائرة جمارك رأس الخيمة،مؤخراً جهاز فحص الحاويات الجديد في جمرك ميناء صقر، وذلك بحضور عدد من مدراء الإدارات والأقسام والمراكز الجمركية وممثلين عن شركاء الدائرة الإستراتيجيين والشركة المُصنعة والموردة للجهاز.

وقام المحرزي برفقة السيد أكرم كوي المدير العام لشركة نيوكتك الشرق الأوسط وممثلين الشركاء الإستراتيجين بجولة تفقدية لمُنشأة الجهاز وشهد نظام الفحص الجديد أثناء العمل، كما اطلع على آخر الترقيات والتحسينات التي تم إدخالها على أنظمة الفحص بالدائرة من خلال استخدام أحدث أجهزة التفتيش المُتقدمة فنياً لمساعدة المُفتشين على تأدية مهامهم.

وأكد سعادة الدكتور محمد المحرزي أنّه بفضل رعاية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وسمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي وليّ عهد رأس الخيمة ومتابعة الشيخ أحمد بن صقر القاسمي رئيس دائرة الجمارك، فإنّ الدائرة تواصل البحث والتحديث في أجهزتها الجمركية المُستخدمة في التفتيش الجمركي وتوريدها إلى المراكز الجمركية التابعة لها نظراً لما يقتضيه من أمن وسلامة إمارة رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

يُمثل جهاز الفحص الجيل الجديد من أجهزة الفحص عالية الطاقة المستخدمة في تفتيش الحاويات والشاحنات وسيارات الركاب بفضل ما توفره من طرق فحص فعالة وصورة عالية الجودة

وأضاف أنّ الجهاز الجديد يُناسب تفتيش أغلب أنواع وسائط النقل والمركبات كالحاويات والشاحنات الكبيرة، وجميع أنواع سيارات الركاب والحافلات الصغيرة والسيارات العائلية متعددة الاستخدامات لدى عبورها الحدود أو وصولها إلى الموانئ البحرية والجوية.

كما أكد سعادته أنّ الصور التي يوفرها جهاز الفحص الجديد عالية الجودة، و أنّ البرمجيات المُتطورة لهذا النظام تقدم العون اللازم إلى المفتشين الجمركيين لاكتشاف البضائع المهربة داخل المركبات دون الحاجة إلى فتحها، وأكد أنّ هذا الاستثمار يتضمن تدريب الموارد البشرية على تشغيل الجهاز وصولاً إلى مستويات العمل المنشودة.

وأضاف أيضاً أنّ هذا النوع من نظم الفحص يستند إلى مبدأ تصميم وحدات فحص يسهل دمجها مع الأجهزة الأخرى في المنافذ الجمركية كأجهزة مراقبة الإشعاع وأجهزة تفتيش أسفل السيارات وأجهزة قارئ لوحات أرقام السيارات وأرقام الحاويات وكاميرات المُراقبة ونظم تحديد الهوية بموجات الراديو.

و تأتي ترقية أجهزة التفتيش الجمركي في ميناء صقر في إطار تمكّين الدائرة من القيام بعمليات التفتيش الجمركي وفق أعلى المستويات بما يحقق سلامة وأمن حدود الدولة، ويُقدم تسهيلات للتجارة من خلال استخدام طرق التفتيش التي لا تعيق حركة البضائع.

جمارك رأس الخيمة تنفذ التمرين الأول لإستمرارية الأعمال بتفعيل المركز البديل

بهدف قياس مدى قدرة الدائرة على مواصلة أنشطتها الحيوية في حالات لطوارئ والأزمات والكوارث، نفذت مؤخراً دائرة جمارك رأس الخيمة بالتعاون مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، تمرين استمرارية الأعمال الأول والذي استهدف المكتب الرئيسي بجميع فئاته (موظفين، متعاملين ، مستخدمين)

وقد أطلق سعادة الدكتورمحمد المحرزي مديرعام دائرة الجمارك، رئيس فريق استمرارية الأعمال، التمرين من خلال إرسال الرسالة الفرضية إلى مكتب العمليات والذي قام بدوره بتفعيل خطة الإستدعاء لجميع الموظفين عبر الرسائل النصية التي تفيد (توجه الجميع إلى العمل في المركز البديل لوجود طارئ في المكتب الرئيسي).

وبعد انتهاء التمرين وجّه المحرزي مكتب العمليات لارسال رسالة نصية للجميع تبلغهم بانتهاء الطارئ والعودة للحالة الطبيعية، وأعرب عن مدى سعادته لما تحقق من خلال هذا التمرين وسرعة الاستجابة وقيام الجميع بالأدوار المكلفين بها، ومدى استيعاب الموظفين لخطة استمرارية الأعمال.

وأضاف سعادته إن عملية الانتقال كانت ناجحة بكل المقاييس، من خلال تواجد موظفي الإدارة في المركز البديل وبدء عملهم وفقاً لأماكنهم المخصصة دون أي صعوبات، ويعود ذلك إلى الاستعداد المسبق من خلال الاجتماعات المتكررة مع أعضاء فريق استمرارية الأعمال، والخطط والبرامج التوعوية التي زودت موظفي الجمارك بالإرشادات اللازمة حول كيفية التعامل مع الأمورالطارئة خلال ساعات الدوام الرسمية وفق أعلى المعايير العالمية.

وتعد دائرة الجمارك الأولى على مستوى إمارة رأس الخيمة وربما الدولة في تطبيق سياسة استمرارية الأعمال في المركز البديل. ووجه أعضاء وموظفي الجمارك الشكر لفريق استمرارية الأعمال على دورهم في التثقيف ونشر الوعي حول كيفية التعامل مع الظروف الطارئة والحث على سرعة الاستجابة لتنفيذ عملية الاخلاء في وقت مثالي.

الأول من نوعه في الإمارات
جمارك رأس الخيمة تدشن جهاز فحص السيارات الخفيفة والثقيلة

افتتح سعادة الدكتور محمد عبد الله المحرزي، مدير عام دائرة جمارك رأس الخيمة نيابة عن الشيخ أحمد بن صقر القاسمي رئيس دائرة الجمارك، مؤخراً جهاز فحص السيارات الخفيفة والثقيلة في جمرك الدارة، وذلك بحضور عدد من مدراء الإدارات والأقسام والمراكز الجمركية وممثلين عن شركاء الدائرة الإستراتيجيين والشركة المُصنعة والموردة للجهاز.

وأكد سعادة الدكتور محمد عبد الله المحرزي، مدير عام دائرة جمارك رأس الخيمة أنّه بفضل رعاية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وسمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي وليّ عهد رأس الخيمة ومتابعة الشيخ أحمد بن صقر القاسمي رئيس دائرة الجمارك، فإنَّ الدائرة تواصل البحث والتحديث في أجهزتها الجمركية المُستخدمة في التفتيش الجمركي وتوريدها إلى المراكز الجمركية التابعة لها نظراً لما يقتضيه أمن وسلامة إمارة رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة. وذكر أنَّ هذا النوع من الأجهزة هو الأول من نوعه كجهازة لفحص السيارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأشار إلى أنَّ ترقية أجهزة التفتيش الجمركي في جمرك الدارة يأتي في إطار تمكين الدائرة من القيام بعمليات التفتيش الجمركي وفق أعلى المستويات بما يحقق سلامة وأمن حدود الدولة ويُقدم تسهيلات للتجارة من خلال استخدام طرق التفتيش التي لا تعيق حركة البضائع محققة الدائرة بذلك سعادة مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على اختلاف فئاته. وأشاد المحرزي بجهاز الفحص الجديد الذي يُمثل الجيل

يُمثل الجيل الجديد من أجهزة الفحص عالية التقنية المستخدمة في تفتيش السيارات الخفيفة والثقيلة، والذي من شأنه مساعدة المفتشين الجمركيين لاكتشاف البضائع المهربة داخل المركبات دون الحاجة إلى فتحها

الجديد من أجهزة الفحص عالية التقنية المستخدمة في تفتيش السيارات الخفيفة والثقيلة بفضل ما توفره من طرق فحص فعالة وصورة عالية الجودة.

وأضاف أنَّ الجهاز الجديد يُناسب تفتيش أغلب أنواع وسائط النقل والمركبات كالحاويات والشاحنات الكبيرة، وجميع أنواع سيارات الركاب والحافلات الصغيرة والسيارات العائلية متعددة الاستخدامات لدى عبورها الحدود أو وصولها إلى المنفذ البري وأكد المحرزي أنَّ الصور التي يوفرها جهاز الفحص الجديد عالية الجودة، كما أنَّ البرمجيات المُتطورة لهذا النظام تقدم العون اللازم إلى المفتشين الجمركيين لاكتشاف البضائع المهربة داخل المركبات دون الحاجة إلى فتحها، وأكد أنَّ هذا الاستثمار يتضمن تدريب الموارد البشرية على تشغيل الجهاز وصولاً إلى مستويات العمل المنشودة. وأضاف أنَّ هذا النوع من نظم الفحص يستند إلى مبدأ تصميم وحدات فحص يسهل دمجها مع الأجهزة الأخرى في المنافذ الجمركية كأجهزة مراقبة الإشعاع وأجهزة تفتيش أسفل السيارات وأجهزة قارئ لوحات أرقام السيارات وأرقام الحاويات وكاميرات المُراقبة وجهاز فحص الأحشاء ونظم تحديد الهوية بموجات الراديو.

وتطلق برنامج حافز

اضمن مبادرات السعادة التي تقدمها الدائرة لموظفيها، أطلقت دائرة جمارك رأس الخيمة، برنامج صندوق المكافآت الجمركية الداخلي "حافز"، وذلك بعد أن تم تحويله بالكامل إلى برنامج إلكتروني، جاء ذلك خلال اجتماع القيادات الدوري الذي عقده سعادة الدكتور محمد المحرزي، مدير عام دائرة الجمارك مع مدراء الإدارات والأقسام والمراكز الجمركية بإستخدام تقنية الاجتماع عن بعد، حيث بدأ سعادته حديثه بنقل تحيات رئيس الدائرة الشيخ أحمد بن صقر القاسمي وثناءه على الجهود المبذولة من جميع قيادات الدائرة وحرصه على متابعة سير العمل في ظل هذه الإجراءات الإحترازية، ومن ثم قام المعنيون عن البرنامج بشرح أهمية البرنامج والنقلة النوعية التي سوف يحدثها من خلال التخلص من العمل الورقي تماماً والانتقال للعمل الإلكتروني، إضافة إلى التقارير المختلفة التي يعطيها هذا البرنامج والتي من تسهم في مراقبة ومتابعة سير العمل في جانب الضبطيات الجمركية والمكافأت الجمركية بشكل دقيق.